

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالبين

- طاي مفتاح

- شايب ذراع علي

تحت عنوان:

**دور النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات
التشغيلية والاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- دراسة حالة مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة فرع سونلغاز-**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. بحري علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. رزيقات أبو بكر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. حميدي أحمد السعيد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

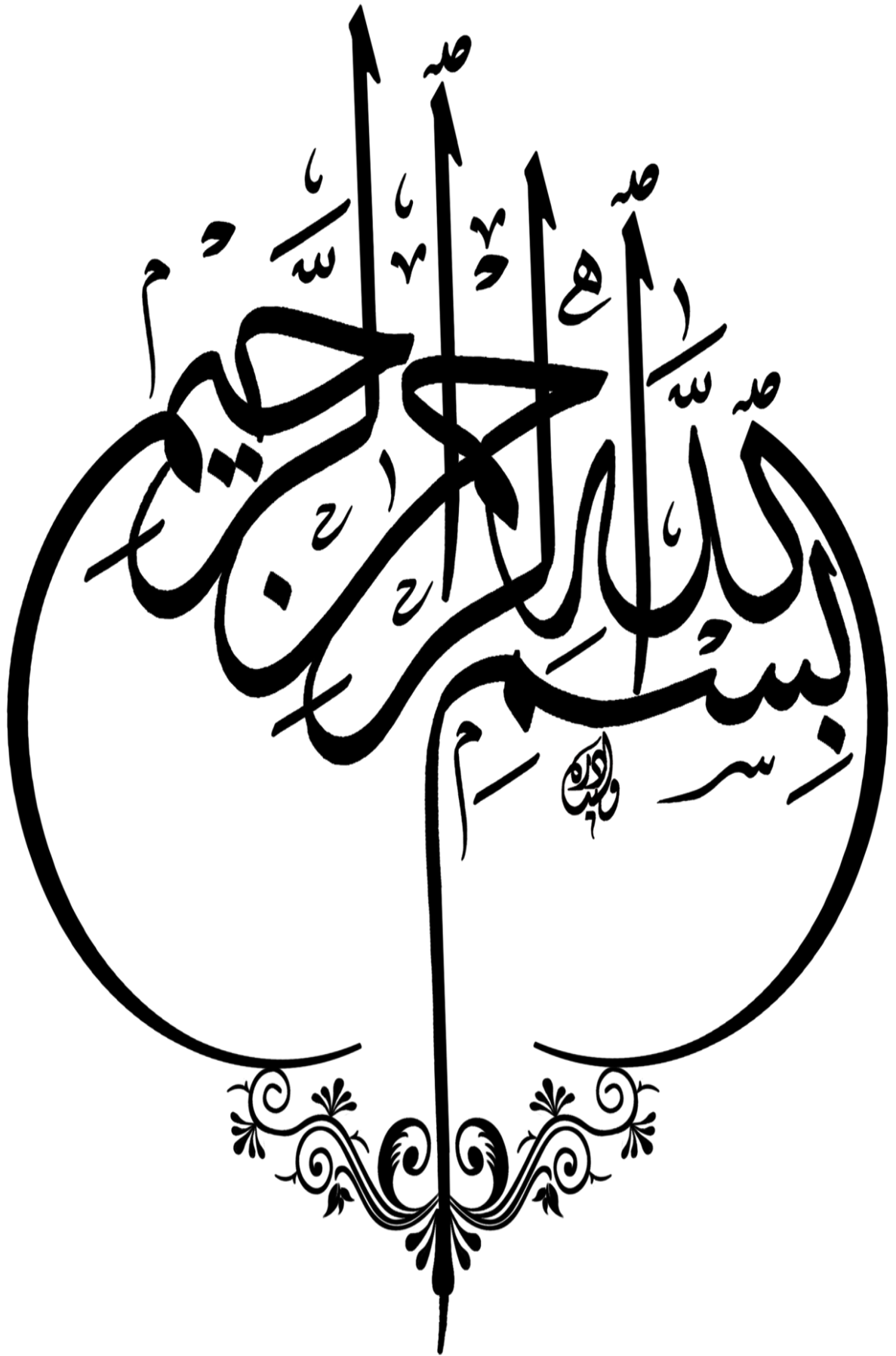
قال الله تعالى: " وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ "

سورة النحل الآية 16

قال الله تعالى: " سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ

الْحَقُّ "

سورة فصلت الآية 53



شكر و عرفان



مصادقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

نتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الأستاذ

رزقات أبو بكر الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقتها الإداري وكل أساتذتها الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل ولو كانت

بمساهمة صغيرة

إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أهدي حصاد دراستي إلى:

إلى من أنجبتني وربتني وانارت دربي وأعانتني برضاها وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسان في هذا الوجود

أمي حبيبتي حفظها الله

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني

درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح

أبي العزيز حفظه الله

زوجتي المثابرة والصابرة

أولادي: رائد، أمينة، سلمى

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

وإلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

طابى مفتاح

إهداء

الحمد لله بنعمته تتم الصالحات

أهدي حصاد دراستي إلى:

إلى من أنجبتني وربتني وآنارت دربي وأعانتي برضاها وبالصلوات والدعوات

إلى أغلى وأعز إنسان في هذا الوجود

أمي حبيبي حفظها الله

إلى مثلي الأعلى في الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من علمني

درب الكفاح وأنار لي درب الفلاح ويسر لي سبيل النجاح

أبي العزيز حفظه الله

زوجتي المثابرة والصابرة

أولادي: شيماء؛ مايا؛ الطيب نضال

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

وإلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شايب ذراع علي





فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرهان	-
إهداء	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول والأشكال	-
مقدمة	أ

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية	7
المطلب الأول: ماهية التدفقات النقدية	7
المطلب الثاني: أهداف التدفقات النقدية	12
المطلب الثالث: طريقة عرض جدول التدفقات النقدية	13
المبحث الثاني: القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية	17
المطلب الأول: القرار التشغيلي	17
المطلب الثاني: القرار الاستثماري	20
المطلب الثالث: القرار التمويلي	27
المبحث الثالث: النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية	
	30
المطلب الأول: تعريف النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية	30
المطلب الثاني: دور النسب المستخلصة من بيانات قائمة التدفقات النقدية	31
المطلب الثالث: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي	32

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي

المبحث الأول: تقديم شركة صيانة التجهيزات الصناعية لسونلغاز	39
المطلب الأول: التعريف بالشركة	39
المطلب الثاني: نشاطات الشركة	39
المطلب الثالث: الهيكل الهرمي للشركة	42
المبحث الثاني: دراسة وتحليل النسب المتأتية من جدول التدفقات الخزينة للمؤسسة	45
المطلب الأول: دراسة تحليلية لمقارنة تطورها في التدفقات النقدية بين سنتي 2018-2019	46
المطلب الثاني: تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية مقارنة بالتحصيلات المقبوضة من الزبائن	48

المطلب الثالث: دراسة تحليليه لنسب جودة السيولة، وتقدم الربحية وانشطه التدفقات النقدية والسياسة المالية .	52
خاتمة:	59
قائمة المراجع.	63
الملاحق.	-

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
14	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	01
16	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	02
47	تطور النسب لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لسنتي 2018-2019	03
48	تحليل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	04
48	تحليل صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	05
49	تحليل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية	06
50	جدول فارق النسب بين مجموع التحصيلات ومجموع النفقات بين السنتين 2018 و2019	07
67	ميزانية الأصول	08
68	ميزانية الخصوم	09
70	جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	10
71	جدول بيان تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة	11
72	جدول التدفقات النقدية	12

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
42	الهيكل الهرمي للشركة	01



مقدمة



مقدمة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تساعد مستخدمي هذه القوائم التعرف على الاوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي اهميه قائمه التدفقات النقدية في انها تبين الاثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها شركه خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الاثر من كونه يشكل تدفق النقدية داخلا للشركة او خارجا منها، كما ان تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي سيستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الارباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.

الإشكالية :

مما سبق يمكن بلوره اشكالية مذكرتنا السؤال الجوهرى الآتى:

ما مدى أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ قرارات التشغيلية والاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية؟

ويندرج تحت السؤال الجوهرى عدة أسئلة فرعية نذكر منها:

1. ما هي التدفقات النقدية وما هي أهداف قائمة التدفقات النقدية؟
2. ما هي طرق عرض جدول التدفقات النقدية؟
3. ما مفهوم القرارات التشغيلية والاستثمارية؟
4. ما هي أهم النسب التي يعتمد عليها المحللون والمستخرج من قائمه التدفقات النقدية التي تساعد في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؟

الفرضيات:

كإجابة مؤقتة لما سبق طرحه من أسئلة تقوم دراستنا على مجموعه من الفرضيات والتي نقوم من خلال هذه الدراسة على اختبار مدى صحتها وهي:

1. توفر قائمه التدفقات النقدية المستثمرين والدائنين وغيرهم معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.
2. يتم عرض قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة وغير المباشرة في المؤسسة محل الدراسة.

3. تعتبر نسب الربحية ونسب تقييم جوده السيولة ونسب تقييم السياسة المالية من اهم النسب لاتخاذ القرارات من طرف مستخدمها.

أهمية الدراسة

- تتجلى أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه قائمه التدفقات النقدية، حيث تساعد ادارة المؤسسة في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- الدور الذي تلعبه قائمه التدفقات الخزينة في ترشيد القرارات والمفاضلة بين الخيارات وكذا تقييم مختلف الأنشطة داخل المؤسسة.
- النسب المشتقة من قائمه التدفقات النقدية ومقارنتها مع النسب المعيارية تمكن إدارة المؤسسة من معرفه مصادر النقدية، ونقاط القوة والضعف، كما تساعد في عمليه تحليل الوضع المالي للمؤسسة، تتبع التطور الحاصل من سنه لأخرى، مما يتيح امكانيه تدارك الاختلالات في الوقت المناسب وتحسين الاداء المالي.

أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة الى الإجابة عن السؤال الوارد في الإشكالية وكذا مختلف التساؤلات الفرعية الاخرى، كما تهدف الى اختبار مدى صحة الفرضيات في الجانب النظري الى مفهوم قائمه التدفقات النقدية سواء ضبط تعريف لها، اهميتها وكذا أهداف قائمة التدفقات النقدية.
- توضيح مفهوم القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- الهدف الاساسي ومحاولة ابراز دور النسب المشتقة من قائمه التدفقات النقدية على اتخاذ مختلف القرارات التي تحتاجها المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع

- هناك جملة من الاسباب على أساسها وقع اختيارنا على هذا الموضوع نذكر منها:
- أهمية الموضوع وكذا دور قائمه التدفقات النقدية باعتبارها من اهم القوائم والاكثر استخداما في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- الصلة بين هذا الموضوع العلم الذي ندرسه.

حدود الدراسة

الحدود المكانية:

شركة صيانة التجهيزات الصناعية لسونلغاز بالمسيلة.

الحدود الزمانية:

تم الاعتماد على القوائم المالية لسنتي 2018 و2019.

المنهج المتبع وأدوات الدراسة

سنعتمد في دراستنا على المنزل بين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري كما تم اعتماد منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي من خلال جمع المعلومات والمعطيات وتحليلها واستخلاص الدلالات في تفسيرها اما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة فتمثلت في:

- الوثائق المحاسبية والمتمثلة في القوائم المالية.
- المقابلات من خلال اجراء مقابلات مع مسؤول مصلحه المحاسبة والمالية من اجل تقديم بعض الايضاحات.

الدراسات السابقة

- رائف معن الغلاييني، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة للشركات الصناعية الدوائية في الأردن)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الاسراء، عمان، الأردن، 2017.

تناولت الدراسة موضوع دور قائمه التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للشركة من خلال دراسة حالة الشركات الصناعية الدوائية في الاردن في المدرجة سوق عمان للأوراق المالية للفترة (2013-2016) من خلال تحليل البيانات المالية للقوائم المالية لهذه الشركات بما فيها قائمه التدفقات النقدية، وتهدف الى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة تأثير معنويه بين مؤشرات قائمه التدفقات النقدية ونسب الربحية ونسب السيولة. في حين أظهرت النتائج عدم وجود علاقة تأثير معنويه مع نسب السياسة المالية.

- محمد عمر المبارك عبد الكريم، التدفقات النقدية وأثرها على اتخاذ القرارات في شركات البترول، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعه ام درمان الإسلامية، السودان، 2010.

تناولت الدراسة توضيح أهمية الاستفادة من قائمه التدفقات النقدية في الجوانب الآتية:

- اختبار جوده الأرباح التي يتحصل عليها من القوائم التي تعد على اساس الاستحقاق.
- اختبار جوده السيولة داخل الشركات حتى نظمئن على سير العمليات.
- تقييم السياسات المالية داخل شركات البترول.

كما توصلت الدراسة الى:

- اعتماد شركات البترول على النشاط التشغيلي يعمل على استقرار الأرباح وتزايدها.
- القرارات في شركات البترول تحيط بها مجموعه من الصعوبات وذلك لطبيعة النشاط البترولي.
- اتباع الاسس العلمية في تبويب يساعد في تسهيل الاستفادة من معلومات قائمه التدفقات النقدية.

صعوبات الدراسة

واجهتنا بعض الصعوبات وهي:

- صعوبة الوصول الى المراجع الحديثة خاصة الكتب.

خطة وهيكله البحث

بحثنا مقدمه وفصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، مع مقدمة وخاتمة..

• الفصل الأول نظري، تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تم التطرق في الى ماهية التدفقات النقدية وأهدافها، وطرق عرض جدول التدفقات النقدية.

المبحث الثاني: تم التطرق فيه لكل من القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من حيث مفهومها، وأنواعها، وخطوات اتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: تم التطرق فيه للنسب المشتقة من قائمه التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

• أما الفصل الثاني، خصصناه لدراسة حاله شركة صيانة التجهيزات الصناعية لصناعه الغاز بالمسيلة، حيث تطرقنا للتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وبعدها قمنا بتطبيق النسب على قائمه التدفقات النقدية، والقيام بعملية التحليل واستخلاص النتائج وابرز اهميه ودور ذلك في مساعدة مسيري الشركة في اتخاذ القرار المناسب.

وفي الاخير أنهينا البحث بخاتمة خلصنا فيها الى عدة نتائج وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المهمة التي تستفيد منها الشركة موضوع الدراسة.



الفصل الأول

الإطار النظري



المبحث الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

المطلب الأول: ماهية التدفقات النقدية

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالمعلومات عن التدفقات النقدية للمؤسسات، وأصبحت قائمة التدفقات النقدية من القوائم الأساسية التي ينبغي على المؤسسات إعدادها في العديد من دول العالم، وذلك لعدم قدرة القوائم المالية (قائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحجوزة، وقائمة المركز المالي) على توفير إجابات جاهزة عن تساؤلات تتعلق بمصدر تمويل الاستثمارات الضخمة التي تقوم بها مؤسسات الأعمال، وهل يتم عن طريق الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة أو من التدفقات النقدية الصافية من العمليات التشغيلية؟¹

الفرع الأول: مفهوم التدفق النقدي.

تفرعت المحاسبة ومنها المحاسبة المالية والإدارية، وأصبح لكل منها هدفه ومفاهيمه وأسسها التي يحقق بها هدفه، ولذا يختلف مفهوم التدفق النقدي في المحاسبة المالية عنه في المحاسبة الإدارية، فالمحاسبة المالية تتناوله من وجهتي نظر تهتم الأولى منهما بأسس الإثبات في الدفاتر بهدف قياس نتيجة أعمال المنشأة وتصوير مركزها المالي، وفي هذه الواجهة تطبق أساس ومفهوم الاستحقاق وليس الأساس النقدي في تسجيل عملياتها المالية، وتهتم وجهة النظر الثانية للمحاسبة المالية بقياس وتحليل التدفقات النقدية الفعلية المحققة خلال سلسلة زمنية ماضية، التي تظهر بجانب حسابي النقدي الفعلية أي حـ/النقدية بالخرينة وحـ/جاري البنك الظاهرين بدفتر الأستاذ العام، أما المحاسبة الإدارية فتهتم بتقدير وتحليل التدفقات النقدية خلال سنوات سلسلة زمنية مستقبلية قادمة لتقدير وتحديد صافي التدفقات النقدية لبدل استثماري معين.²

نشير إلى أن قائمة تدفقات النقدية هي نفس التسمية مع قائمة تدفقات الخزينة ونفسها جدول سيولة الخزينة، التزاما بما جاء في القانون الجزائري وفقا للنقطة (240-2). "يقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها).³

¹ لطرش وليد، عياد السعدي، الإدارة المالية الحديثة، مدخل لتحليل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، دار النشر جيطلي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2017، ص55.

² طه الطاهر إبراهيم إسماعيل، أحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، القاهرة، 2017، ص50.

³ قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26/يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مرونة الحسابات وقواعد سيرها عدد 2009/19، ص26.

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي وفقا لرأس المال العامل لتزويد معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي، حيث ظهرت هذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978 بموجب المعيار المحاسبي رقم 95، وفي عام 1992 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي السابع الخاص بقائمة التدفقات النقدية.1

الفرع الثاني: تعريف قائمة التدفقات النقدية.

التعريف الأول: يعرف دكتور محمد علي وهدان وآخرون قائمة التدفقات النقدية بأنها: قائمة توضح المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من الأنشطة الرئيسية للمشروع (التشغيل، والاستثمار، والتمويل) خلال فترة زمنية محدودة للوصول إلى رصيد النقدية في آخر الفترة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

ويقصد بالنقدية في هذا التعريف النقدية بمفهومها الشامل الذي يتضمن النقدية بالخرائن، والنقدية بالبنوك، وما يعتبر في حكم النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية مثل الودائع قصيرة الأجل التي تستحق خلال ثلاثة أشهر وغيرها من الاستثمارات في الأدوات المالية والأسهم الممتازة التي يتم اقتناؤها قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها، ويكون تاريخ استردادها محددًا.2

ويحتفظ المشروع بهذه الاستثمارات لتحقيق عائد على النقدية التي ستبقى عاطلة في عدم استثمارها مع القدرة على تحويلها إلى نقدية في أي وقت دون تحمل خسائر.

ويطلق على المقبوضات مصطلح "تدفقات نقدية داخلية" أو زيادة في النقدية، كما يطلق على المدفوعات مصطلح "تدفقات نقدية خارجية أو نقص في النقدية"، لأنها تمثل مبالغ خارجة من المشروع، ونجد أن القائمة تظهر حركة التدفقات النقدية، ولا تظهر المعاملات التي لا يترتب عليها تدفقات نقدية.

¹ لطرش وليد، عياد السعدي، المرجع السابق، ص 55-56.

¹ محمد علي وهدان وآخرون، المحاسبة عن التدفقات النقدية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2009، ص 21-22.

وتشمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة أنواع من الأنشطة التي تتعلق بالتدفق النقدي

وهي:1

1-الأنشطة التشغيلية:

وهي الأنشطة الرئيسية بأي مشروع والتي تسبب تحقق إيرادات مثل ثمن بيع البضاعة النقدي، أو تحصيل ثمن الخدمات المقدمة، وتشمل أيضا المدفوعات النقدية لثمن البضاعة المشتراة.

2-الأنشطة الاستثمارية:

وهي الأنشطة التي تتعلق ببيع وشراء الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.

3-الأنشطة التمويلية:

وهي تتعلق بالموارد النقدية المستلمة من أصحاب رأس المال، والأرباح النقدية الموزعة والقروض قصيرة الأجل التي يتم الحصول عليها وكذلك سداد القروض قصيرة الأجل.

التعريف الثاني:

قائمة التدفقات النقدية عبارة عن كشف يلخص النقد المتولد والمستعمل من قبل المؤسسة خلال فترة زمنية، والغرض من إعداد هذه القائمة هو نشر المعلومات عن الأنشطة العملية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة للفترة المعنية.2

عموما يمكن إعادة جمع المصادر والاستخدامات المتنوعة للأموال النقدية في ثماني

فئات:3

1-التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية:

² محمد علي وهدان وآخرون، المرجع السابق، ص 22-23.

² لطرش وليد، عياد السعدي، المرجع السابق، ص 56.

³ نايال لوثيان، جون سمال، المحاسبة، طبعة 2008، Arob international éducation، لبنان، 2008، ص 124.

ينبغي أن يكون التدفق النقدي من النشاطات التشغيلية المصدر الأول للأموال النقدية على المدى الطويل، إذا فشلت شركة ما بشكل ثابت في تحصيل الأموال النقدية من عمليات المتاجرة والتشغيل، فستنتهار لأن ذلك سيولد القلق لموردي القروض الاعتمادات الأخرى وسيمتنعون عن تزويد الشركة بالمزيد من الأموال النقدية مع ذلك، في المدى القصير، بوسع شركة ما أن تسمح بانسياب الأموال النقدية الناجمة عن العمليات، علما منها أن المساهمين أو المصارف أو بيع الأصول غير المرغوب فيها ستسد العجز.

إن الزيادات والتدنيات في المخازن، وفي الحسابات المدينة وفي الحسابات الدائنة يتم إدراجها كجزء من التدفق النقدي الناجم عن النشاطات التشغيلية، وهذا معقول لأن البنود الثلاث (المعروفة برأس المال التشغيلي) تتحرك كنتيجة مباشرة للنشاطات التشغيلية.

2- التدفق النقدي من الإيرادات من الاستثمارات والأعباء المالية (فوائد وفروقات صرف):

إن البنود الواردة تحت عنوان التدفق النقدي من الإيرادات من الاستثمارات والأعباء المالية تعكس إلى حد بعيد الأموال النقدية التي قبضتها الشركة من استثماراتها في كيانات أخرى، والأموال النقدية المدفوعة كأصبة أرباح إلى المساهمين الذين لا يتمتعون بحقوق، وحصصة الأقلية، والفائدة على المال المقترض، لاحظ أن حساب الأرباح والخسائر سيضمن بنودا من الفئتين الأولى والثانية، لكن بيان التدفق النقدي يحاول الفصل بينهما لأن هدفهما مختلف بشكل أساسي (تشغيلي ومالي).

3- فرض الضرائب: يمثل الرقم الذي يشير إلى فرض الضرائب أي: الضريبة المدفوعة للسلطات الضريبية خلال الفترة المحاسبية، وتستغرق المناقشات حول المقدار الصحيح من الضريبة المستحقة وقتا طويلا، لذا غالبا ما تتعلق الضريبة المدفوعة في سنة ما بأرباح سنوات سابقة.

4- استثمار الأموال المتاحة: تتضمن التدفقات النقدية الواردة تحت عنوان استثمار الأموال المتاحة تدفق نقدي داخلي من مبيعات أو تصرفات بالملكية والآلات والمعدات، وتدفق نقدي خارجي من دفعات لشراء ملكية والآلات والمعدات.

5- الحيازة والتصرفات:

يغطي العنوان "الحيازة والتصرفات" التدفقات النقدية الناشئة عن شراء وبيع الفروع والشركات المتحدة والشركات المشتركة والاستثمارات المماثلة.

6-أنصبة الأرباح المدفوعة للمساهمين.

7-إدارة الموارد السائلة:

الموارد السائلة هي استثمارات للأصول المتداولة كالأوراق المالية الخاصة بالحكومة التي تعتبر مخازن للقيمة جاهزة للتصرف بها بأسرع ما يمكن فيكون من الممكن التصرف بها بسرعة في سوق ناشطة من دون تعطيل العمل.

8-التمويل:

تحت عنوان التمويل يتحول التركيز إلى الجانب الآخر من الميزانية ويتضمن تمويل التدفقات النقدية تحركات في الدين (ما عدا السحوبات على المكشوف)، وفي أموال المساهمين، ويتضمن ذلك بالطبع قبض هذه الأموال وتسديدها¹

الفرع الثالث: أهمية قائمة التدفقات النقدية.

تعتبر قائمة التدفقات النقدية هي القائمة الرابعة بعد كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، والتي أصبحت المشروعات ملزمة بإعدادها كجزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة محاسبية.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية كبيرة لمستخدمي القوائم المالية للتعرف على الأوضاع المالية للمشروع، وتأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها تعكس الأثر النقدي لكافة نشاطات المشروع خلال الفترة المالية مع إظهار نوع هذا الأثر هل يمثل تدفق نقدي داخل للمشروع أم تدفق نقدي خارج من المشروع، ويساعد تقسيم قائمة التدفقات النقدية إلى نشاطات لها طبيعة متشابهة في التعرف على نقاط القوة والضعف، من حيث قدرة المشروع على توليد

¹ نايال لوثيريان، جون سمال، المرجع السابق، ص125.

النقدية لاستخدامها في سداد الالتزامات، وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح في المدى القصير والمدى الطويل.

ويتم تحديد الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قام بها المشروع خلال الفترة من خلال المقارنة بين رصيد النقدية في أول الفترة ورصيداها في آخر الفترة، ويساعد تحديد الأثر النقدي في التحقق من فرض الاستمرارية والمساعدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية لمعالجة الفائض والعجز المتوقع، وقيمة التدفقات لها أهمية خاصة حيث أنها:1

- تعتبر مؤشر جيد على مدى صدق ربحية المشروع؛
- تعتبر مكملة لقائمة المركز المالي في الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات مع الغير وملاك المشروع؛
- توفر معلومات عن المحصلات والمدفوعات النقدية؛
- تقييم مقدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
- توفر معلومات وفقا للأساس النقدي عن أنشطة المشروع؛
- تقييم مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته ومقدرته على توزيع الأرباح.

المطلب الثاني: أهداف التدفقات النقدية.

تستهدف قائمة التدفقات النقدية تحقيق الآتي:²

- 1- توفير معلومات عن المتحصلات النقدية (التدفقات النقدية الداخلة والمدفوعات النقدية) (التدفقات النقدية الخارجة) التي حدثت خلال فترة محددة.
- 2- توفير وإنتاج معلومات عن الأنشطة الثلاثة التي تؤديها المنشأة (التشغيل والاستثمار والتمويل) وفقا للأساس النقدي.
- 3- مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقويم ما يلي:
 - 1- مقدرة المنشأة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة وتوزيع عوائد منها في المستقبل.
 - 2- مقدرة المنشأة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها إلى تمويل خارجي لسداد توزيعات الأرباح.

¹ محمد علي وهدان وآخرون، المرجع السابق، ص 23-25.

² طه الطاهر إبراهيم إسماعيل، أحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، طبعة 2014، ص 57-58.

3- السيولة: أي طول الفترة التي يستغرقها تحويل وتسييل الأصول إلى نقدية، وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الالتزامات.

4- التسيير المالي: وهو يقيس مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها ومقابلة مدفوعاتها في تاريخ استحقاقها.

5- توفر معلومات قائمة التدفقات النقدية الإجابة على أسئلة المستثمرين المتعلقة بوجود صافي خسائر على الرغم من وجود تدفقات نقدية موجبة، وتبين وتفسر كعار يرجع السبب في ذلك إلى بيع المنشأة لبعض أصولها الثابتة، أم نتيجة للإقراض من البنوك، وأيضا الاستفسار الخاص بتحقيق المنشأة للأرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة، والتزامات نقدية لم تسدد بعد.

المطلب الثالث: طريقة عرض جدول التدفقات النقدية.

تشكل نماذج الكشوف المالية نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم (إحداث فصول جديدة) أو فصول فرعية، أو حذف فصول غير هامة وغير ملائمة في نظر مستعملي الكشوف المالية.¹

ولإعداد جدول التدفقات النقدية هناك طريقتان:

الفرع الأول: الطريقة المباشرة:

تقوم هذه الطريقة على الإفصاح عن المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة العملية بشكل إجمالي بالنسبة إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة، إذ يتم تحويل كل رقم موجود في جدول حساب النتائج مباشرة من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى الأساس النقدي، ولذلك سميت هذه الطريقة بالطريقة المباشرة، ويمكن تحويل الأرقام الواردة في جدول حساب النتائج والمعدة وفق أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي بالاستعانة بالتغيرات في أرصدة بعض حسابات الميزانية، وتظهر قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة المباشرة كما يلي:²

¹ قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429، الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وغرضها وكذا مرونة الحسابات وقواعد سيرها عدد 2009/19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25/03/2009، ص 27.

² لطرش وليد، عياد السعدي، الإدارة المالية الحديثة، مدخل لتحليل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي 2017، دار النشر جيطلي، برج بوعريش، 2017، ص 60.

الجدول رقم 01: جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة):

الفترة منإلى:.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية.
			التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ).
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.
			المسحوبات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستتمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل.
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج).
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)

			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة.
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية.

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429، الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، عدد 2009/19 الصادر في 2009/03/25، ص 35.

الفرع الثاني: الطريقة غير المباشرة.

يطلق عليها أيضا طريقة التسوية، إذ تبدأ هذه الطريقة بصافي الربح أو الدخل، كما يظهر في جدول حسابات النتائج، وتعديله ببعض التسويات للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة العملية، وبمعنى فإن هذه الطريقة تقوم على تعديل صافي الدخل للعناصر التي تدخل في احتساب صافي الدخل دون أن تؤثر في النقدية، لذلك سميت بالطريقة غير المباشرة وتظهر قائمة التدفقات وفقا للطريقة غير المباشرة كما يلي:¹

الجدول رقم 02: جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة):

الفترة من إلى:.....

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية.
			صافي نتيجة السنة المالية
			تصحيحات من أجل
			الاهتلاكات والأرصدة
			تغير الضرائب المؤجلة
			تغير المخزونات
			تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى
			تغير الموردون والديون الأخرى
			نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).

¹ لطرش وليد، عياد السعدي، المرجع السابق، ص 62.

			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار.
			مسحوبات عن اقتناء تسيّبات تحصيلات التنازل عن تسيّبات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1).
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل.
			الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض.
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج).
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج).
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة.

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429، الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقويم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، عدد 2009/19 الصادر في 2009/03/25، ص 36.

1- لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المبحث الثاني: القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

المطلب الأول: القرار التشغيلي

الفرع الأول: تعريف القرارات التشغيلية (العملياتية) (Opérationnel)

تتعلق هذه القرارات أساساً بالجانب الاستغلال والوظيفي للإدارات الدنيا للمؤسسات الاقتصادية، في ما يتعلق بقرارات عملية الإنتاج والمتابعة والإشراف، وقرارات التوجيه في ما يخص استخدام المواد وتفاصيل الخدمات والإنتاج، بالإضافة إلى مهام تعيين الموارد البشرية ووضع مخططات الأداء، حيث أن ميزه هذه القرارات هي أنها قرارات ميدانية وتتم مباشرة وكثيره جداً وضرورية لسير المؤسسة، وأنها قرارات قصيرة المدى، روتينية وتكرر باستمرار وفقاً لوظائف المؤسسة، ويتم اتخاذها في ظل التجارب والخبرات المتراكمة بصفه فرديه أو جماعية.

إن هذه التصنيفات الثلاثة لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية تكون لها صفة التكاملية لارتكازها على المعلومات المطلوبة في التأثير على صنع القرار، ويتوقف بذلك القرار على مستواه، وعلى صانعه إذا تم بصفه عقلانية مطلقه وبكل موضوعيه من خلال بناء المعرفة المتكاملة من خلال جملة الإمكانيات المتاحة للاختيار مع معرفه ردادات الفعل المستقبلية والغايات من اتخاذ القرار، وبذلك فعملية المفاضلة تحكمها قيمة وأهمية وأهداف المؤسسة.¹

يعرف القرار بأنه اختيار من بين مجموعة من البدائل بواسطة فرد وقعت عليه مسؤولية إدارية معينة، ويتكون أي قرار من ثلاثة عناصر وهي كالآتي:²

أولاً: الاختيار

يشتمل أي قرار ضمناً على فكره الاختيار، والاختيار هو مبدأ نسبي يختلف باختلاف الظروف التي يتم فيها، فنجد أن الاختيار في ظروف قهريه قد يختلف بدرجة كبيرة في ظل ظروف غير قهريه، ففي الحالة الأولى تكون حريه الفرد في الاختيار مقيدة بينما تكون حريه الفرد في الاختيار في الحالة الثانية أكبر.

¹ رمضان عفيف، مكيد علي، نحو اطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص 77.

² محمد عبد الله الشيخ محمد، التكلفة الملائمة ودورها في ترشيد القرارات التشغيلية الخاصة، رسالة ماجستير، تخصص التكاليف والمحاسبة الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2016، ص 44.

ثانياً البدائل

القرار ما هو إلا اختيار من بين مجموعه من البدائل، وتشتمل العديد من القرارات الإدارية على فكرة " هذا أم ذاك" هل تشتري "أ" أم "ب" «، هل تعتمد على البترول عن الطاقة الشمسية في توليد الطاقة الكهربائية، فقط تكون البدائل متعددة، وبعضها قد لا يكون معروفا للإدارة، فإن عملية اتخاذ القرارات تتضمن فكرة أساسية هي تحديد البدائل الملائمة، ومحاولة التعرف على أي بدائل أخرى والتي قد تكون غير معروفة للإدارة.

ثالثاً: الأهداف

من المفهوم ضمناً أن أي قرار ينبع من الأهداف، أو حوافز معينة، ذلك أن القرارات يفترض فيها أنها تؤدي إلى تحقيق أهداف محددة بطريقه فعاله وبدرجه من الكفاءة، ومن المفترض أن الحافز من وراء أي قرار وتحقيق هدف معين، ذلك يتعين على الإدارة ان تختبر قراراتها على ضوء نظام للأهداف التي تساءل عن تحقيقها.

الفرع الثاني: خطوات اتخاذ القرارات التشغيلية

لابد ان يرافق كل عملية يراد فيها اتخاذ قرار معين اتباع مجموعة من الخطوات التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات، وبصورة عامة يمكن تلخيص خطوات اتخاذ القرارات فيما يلي:¹

أولاً: تحديد المشكلة

إن تحديد وتعريف مشكلة المهمة الأولى في عملية اتخاذ القرار التشغيلي ويعني تعريف المشكلة أن تكون هناك مشكله وأن يتم تشخيصها وأبعادها، أما مفهوم المشكلة فيعني وجود فارق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون وتحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك الفارق، بعد ذلك يتم تعريف المشكلة من قبل متخذ القرار حيث تتضمن هذه المهمة التحديد الواضح للأهداف، وعناصر المشكلة الأساسية، وافتراضاتها.

ثانياً: تحديد هدف ومعيار القرار

بموجب هذه الخطوة، يحدد المدير النتائج المطلوب تحقيقها من جراء أداء معين والتي يجب أن تتحقق بواسطة قرار معين، فهذه تمثل أهدافا تسعى الإدارة نحو تحقيقها، إذن لابد من

¹ حسين عمران الرفاعي، صلاح مهدي جواد، دور التكاليف الملائمة في ترشيد القرارات التشغيلية، مجلة جامعة بابل، المجلد 18، العدد 01، جامعة بابل، العراق، 2010، ص ص 6-7.

المعرفة التامة لأنواع الأهداف العامة والخاصة التي يسعى متخذ القرار لتحقيقها من أجل مساعده المديرين في إجراء المفاضلة بين الحلول البديلة المقترحة لمشكله قرار معين.

ثالثا: تطوير البدائل

إن هذه الخطوة تمثل التفتيش والتحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلات التي يمكن تشخيصها بدقة، وهذه تعتمد على قدره الإدارة على التحليل والابتكار لإيجاد حلول جديده بالاعتماد على التجارب والسجلات السابقة.

رابعا: تحليل وتقويم البدائل

بموجب هذه الخطوة فانه على الإدارة أن تقارن كافة في ظل كل الظروف، وبهذا يتطلب إجراء تنظيم كل البدائل المتاحة بالشكل الذي يسمح بمقارنه كافة البدائل باستخدام منهجيه القرار، وفي هذا الصدد فإن متخذ القرار لا يمتلك المعلومات الكاملة عن البدائل المتاحة لديه حتى ولو كان في أحسن الظروف إذا لابد أن تسود ظروف عدم تأكد حول البدائل المتاحة والنتائج المترتبة عليها.¹

خامسا: اختيار البديل

إن عملية تقويم البدائل تؤدي إلى اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، والتي تمت المفاضلة بينها، وهناك أكثر من استراتيجية للتحليل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل مع الإشارة إلى اختيار المنهج الملائم إنما يتوقف على محصلة تفاعل مجموعتين من الخصائص:

- الأولى: خصائص تتعلق بموضوع القرار مثل كون المشكلة غير مألوفة ومعقدة، والى أي مدى يمكن العدول عن القرار، وما أهمية هذا القرار.
- الثانية: خصائص تتعلق بمتخذ القرار مثل المعرفة والقدرة والادراك والدافعية، وعلى العموم يجب اختيار البديل الذي يتوقع أن يحقق الهدف مراعيًا في ذلك كافة الظروف، فهذه بحد ذاتها تعتبر الحد الفاصل بين المدير الناجح والمدير الفاشل.

سادسا: تنفيذ البديل

تعتبر تنفيذ البديل الذي يتم اختياره الخطوة الفعالة في طريق نجاح القرار وفشله، وهذا يعتمد على الفريق الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف القرار.

¹ المرجع نفسه، ص 6.

وحتى يكون التنفيذ ناجحاً فإنه يستلزم الاستخدام المناسب للموارد، مع وجود إدارة فعالة، وناضجة وذات مهارات عالية، ونظام فعال للاتصال وفاعلية جيدة لفريق العمل المخول بعمله اتخاذ القرار.

سابعا تقويم البديل المختار

تمثل الخطوة الأخيرة معرفه ما إذا كانت المشكلة قد تم حلها، ويتم ذلك من خلال معرفه هل أن القرار حقق النتائج المرغوبة؟ وماذا سيحصل إذا كانت نتائج التقويم تشير إلى أن المشكلة مازالت موجودة؟ يجب أن يكون لها أجوبه مثالية من قبل المدير قبل اتخاذ القرار النهائي بتبني بديل معين.¹

الفرع الثالث: أنواع القرارات التشغيلية

إن القرارات صنفت الى تصنيفات مختلفة ومتعددة من قبل الباحثين في هذا المجال كالاتي:

- حسب مجال الأعمال: قرارات (إنتاج، توزيع، أفراد، تمويل، ... وغيرها).
- حسب المستوى الإداري: (قرارات الإدارة العليا، التنفيذية والاشرفية).
- حسب علاقتها بالمنتج: قرارات خاصة بـ (التكلفة، المبيعات، الأجور وغيرها، ...).
- حسب إمكانية برمجتها: (مبرمجة أو روتينية، غير مبرمجة أو فريدة، شبه مبرمجة وشبه غير مبرمجة).
- حسب درجة شموليتها: قرارات (شاملة أو تنظيمية، جزئية أو لقسم واحد).
- حسب دقة المعلومات: قرارات في حالة (التأكد، مخاطرة، عدم التأكد).
- حسب شكلها القانوني: قرارات (بسيطة، أو مركبة).
- حسب أثر القرار في الأفراد: قرارات (ملزمة او اختيارية).

المطلب الثاني: القرار الاستثماري

إن قرار الاستثمار ومهما كان شكل الاستثمار، يعد من أصعب القرارات وأكثرها حساسية، فهذا القرار في جوهره يمثل عملية تخصيص للموارد، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعد شكلا من أشكال توزيع الدخل القومي، هذه الكينونة تفرض بالضرورة أن يكون هذا القرار سليما ومستندا على أسس بغرض حماية الموارد النادرة وعدم تبديدها.

¹ المرجع نفسه، ص 7.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار والغرض منه

أولاً: مفهوم الاستثمار

كثيراً ما يتردد مصطلح الاستثمار على الألسن، ويستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والإدارة والمالية، وأياً كان المجال الذي يستخدم فيه فإنه كم مفهوم لا يخرج عن كونه الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال.

هذا المفهوم يعد جامعاً و مانعاً في الوقت ذاته، وخاصه عندما وظف رأس المال في التعريف، حيث إن تحديد وتوضيح مفهوم رأس المال يعطي صورة واضحة للاستثمار وأبعاده، ويراد برأس المال ما يملكه الشخص أو (أي جهة) من قيم استعماليه في لحظه زمني معينه سواء اتخذت شكل موجودات ثابتة أو متداولة أو حقوق عينية، وبناء على ذلك سيعد من قبل الاستثمار إنشاء المشاريع الإنتاجية (الصناعية أو الخدمية) اقتناء السيارات الإنتاجية والخدمية، اقتناء الآلات والمعدات والمكائن والأجهزة بغرض الاستخدام، وشراء الأسهم والسندات.¹

ثانياً: اختلاف الغرض من الاستثمار

الاستثمارات قصيرة الأجل يغلب عليها طابع المضاربة والاستفادة من فروقات الاسعار، بينما الاستثمارات طويلة الأجل يغلب عليها تطلع الحصول على دخل مستمر. إن القيمة الزمنية للنقود غير ذات اهمية في تقييم قرارات الاستثمار قصيرة الاجل بينما تصبح عنصر حاسماً في تقييم قرارات الاستثمار طويلة الأجل، حيث أن مخاطر تقلب القيمة الشرائية لوحدة النقد بسبب عوامل التضخم النقدي تتعرض لها الاستثمارات طويلة الأجل أكثر من الاستثمارات قصيرة الأجل.²

الفرع الثاني: تعريف القرارات الاستثمارية

وهي ذلك الصنف من القرارات التي يهتم بشأن المفاضلة وتقييم واختيار البدائل الاستثمارية المتاحة وتنفيذ أفضلها بعد دراسة الجدوى، حيث تصدر هذه القرارات في ظروف التأكد التام، أو عدم التأكد لمتخذ القرار بشأن العوائد المستقبلية.³

يستند مفهوم القرار الإستثماري الرشيد على مبدأ الرشادة الاقتصادية الذي يقوم عليه علم الاقتصاد أساساً، حيث من المفترض أن متخذ القرار الاستثماري أن يتسم بالقدرة على حسن

¹ طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، الموصل، العراق، 2007، ص4.

² المرجع نفسه، ص 4.

³ رمضان عفيف، مكيد علي، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد2، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2020، ص

التصرف في الموارد النادرة المتاحة، أي عملية البحث فب كيفية استخدام الموارد الاقتصادية أحسن استخدام ممكن والتي يكون لها استخدامات عديدة، بحيث يصل الى توظيف واستثمار تلك الموارد في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن على الاستثمار آخذاً في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة والمضحى بها.¹

الفرع الثالث: خصائص القرار الاستثماري

إن أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص من أهمها:²

- أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- أن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج الى أداة تمتد البصر الى المستقبل.
- أن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- يمتد القرار الاستثماري دائماً الى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطر.

الفرع الرابع: أسس اتخاذ القرار الاستثماري

أولاً: اختيار استراتيجية الاستثمار الملائمة

إن اختيار استراتيجية الاستثمار المناسبة التي يتبناها المستثمر تعتمد على مؤهلاته ومجالات التميز التي يبدع بها، وامكانيه تطويرها، وطبيعة البيئة المحيطة، والسياسة السوق، وامكانيه بناء الميزة التنافسية، وأن المراحل الاولى لهذه الاستراتيجية تكون بناء الحصه في السوق من خلال تطوير الميزة التنافسية الحالية، وخلق مزايا للتنافس المتميز واتباع استراتيجية الربح في ظل ثبات قوى التنافس في السوق من أجل زيادة العوائد المالية الحالية مع ضرورة اتباع استراتيجية إعادة التأهيل عند ضعف المركز التنافسي أو وجود أخطاء في تطبيق الاستراتيجية وأولوياته، ومنحى تفضيله، والذي يتحدد وفق حاجاته والمقارنة التفضيلية بين العناصر الثلاث المحددة للاستثمار، وهذه العناصر هي العائد، والسيولة، والأمان، والعائد أو الربح ممكن احتسابه من خلال معرفه معدل العائد على الإستثمار المطلوب من المستثمر

¹ ميسور ماجدة، أثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014، ص79.

² المرجع نفسه، ص 75.

بالاعتبار التغير في القيمة الزمنية للنقود، ومن ضمنها معدل التضخم، أما السيولة فترتبط بحاجاته إلى النقد لتسديد التزاماته المرتبطة بطبيعة أعماله، والمقصود بالأمان هي درجة المخاطر المقبولة من المستثمر عند المفاضلة بينها واختيار الاستثمارات المناسبة وطبيعة المخاطر وعلاقتها مع الأداة الاستثمارية المختارة.¹

ثانياً: اعتماد خطوات محددة عند اتخاذ القرار الاستثماري

من بين هذه الخطوات:

-تحديد الهدف من الاستثمار وتجميع البيانات والمعلومات المطلوبة للوصول إلى الهدف.

-عرض البدائل المتاحة وتقييم العوائد لكل بديل واختيار البديل المناسب.

أصبحت البيانات والمعلومات متاحة عن الإستثمارات المختلفة في الوقت الحاضر، ويتطلب الأمر تحديد البيانات والمعلومات التي يتم الاستفادة منها من قبل المختصين أو ما يسمى بتقنين البيانات والمعلومات والتي توفر القاعدة الأساسية لمتخذ القرار وعلى اثر ذلك يتم تحديد العوامل الملائمة لاتخاذ القرار الاستثماري، أي تحويل البيانات إلى معلومات واتخاذ القرار المطلوب، مثل تحديد الاستثمار في الأسهم والسندات أو المشتقات المالية أو المزج بينها، ثم تأتي مرحله تقييم العوائد المتوقع الحصول عليها من البدائل الاستثمارية المتاحة، وتعني عملية التقييم التنبؤ بالإيرادات المتوقعة خلال مدة الاستثمار، أي تقييم العوائد على الاستثمار، وبعد أن تحدد درجة المخاطر يتم المقارنة بين العوائد والمخاطر في ضوء قطاع الاستثمار الذي تم اختياره، وبعد تجميع المعلومات وتقييم العوائد المتوقعة نتخذ القرار باختيار البديل المناسب، وهذا يرجع إلى شخصيه المستثمر ونوعيته هل هو محافظ، أو رشيد أو مضارب، و لكل مستثمر نسبه مخاطر معينه تعد الأساس في اختيار البديل الاستثماري المناسب.²

ثالثاً: الاستناد الى المبادئ الأساسية التالية عند اتخاذ القرارات:

1. تعدد الخيارات الاستثمارية (Concept of Investment alternatives)

تعدد البدائل أو الخيارات هو نتيجة تفاعل الفرص المتاحة والتهديدات التي يتوقع المستثمر مواجهتها، ونقاط القوة والضعف، ومدى إمكانيه قيام واتخاذ القرار بالموائمة بين هذه البدائل وامكانياته.

¹ دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2008، ص34.

² المرجع نفسه، ص35.

وتتضمن عملية اختيار البدائل ثلاث مراحل:¹

المرحلة الأولى: مرحله تكوين البديل الذي يساعد في سد الفجوة في الاستثمارات بهدف زيادة إمكانية المستثمر في انتهاز الفرص أو الحد من التهديدات التي يتوقعها من البيئة الخارجية.

المرحلة الثانية: مرحلة تقويم البدائل بالاستناد الى معايير أهمها:

التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والبيئة الداخلية، ومبدأ الملائمة في الاستثمار له دور فاعل في نجاح الاستثمارات، فعند تحديد استراتيجيات الاستثمار على المستثمر أن يختار المجال الاستثماري والأداة الاستثمارية المناسبة والملائمة لإمكاناته المعرفية والعملية ورغباته وميوله. المنفعة والميزة التنافسية: اذ يجب أن تحقق الاستثمارات المنفعة للمستثمر سواء كانت مادية أو معنوية أو بشرية، وأن تحقق البدائل الميزة التنافسية للمستثمر إزاء المستثمرين الآخرين في السوق حتى يستطيعون التصرف بحرية عند تغير ظروف السوق.

المرحلة الثالثة: مرحله المفاضلة بين البدائل لغرض تحديد البديل الاستثماري المناسب، ولا بد من معرفه أهم العوامل التي تؤثر في تحديد البديل المناسب.

2. كفاءة ادارة الاستثمارات

نظرا لارتفاع كلفة الاستثمارات ودرجه المخاطر التي تتعرض لها، فإن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب توفر الخبرة والكفاءة عند اختيار (Sélection) الأداة الاستثمارية المناسبة، وإذا كان المستثمر لا يملك مثل هذه الخبرة والإمكانية عليه التوجه إلى الاستشاريين وبيوت الخبرة المتخصصة لغرض ترشيد قراره الاستثماري الذي سيؤثر على مستقبل المستثمر ومدى تحقيق الأرباح او الخسائر على الأموال المستثمرة.

3. اعتماد التنوع في الاستثمارات ((Diversification)

يقوم مبدأ التوزيع على نظرية المحفظة الاستثمارية التي تدعو إلى القيام بتنوع الاستثمارات للمستثمر الواحد من خلال تعدد الأدوات الاستثمارية وكذلك في مجالات الاستثمار سواء كان التنوع بأدوات ملكية أو أدوات دين أو مشتقات مالية ويهدف هذا التنوع إلى التنوع في العوائد والمخاطر للوصول إلى تحقيق أعلى عائد ممكن.

¹ المرجع نفسه، ص 36.

4. حساب القيمة الحقيقية لعوائد الاستثمارات

بعد تحديد العائد على الاستثمار في صورة هدف، وحتى نحدد بشكل دقيق مقدار العائد المتوقع الحصول عليه، نقوم بخصم التدفقات النقدية المتوقعة (العائد المتوقع) من خلال اختيار معدل الخصم معين يرتبط بالبيئة المحيطة بالاستثمار لكي نحسب القيمة المالية (Present value) للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها، لأن الهدف من الاستثمار ليس الزيادة في العائد النقدي، بل ارتفاع العائد الحقيقي والمحافظة على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر على طول فترة الاستثمار، حتى يتمكن المستثمر من تحقيق العائد المتوقع¹. يجب أن يتحقق من توفر الشرطين الآتيين:

- التنبؤ بمدى كون التدفقات النقدية مؤكدة من حيث القيمة.
- مدى كونها مؤكدة تماما من حيث التوقيت والقوة الشرائية.²

الفرع الخامس: أنواع القرارات الاستثمارية

هناك عدة أنواع من القرارات الاستثمارية نذكر منها:³

اولا: قرارات تحديد الأولويات الاستثمارية

يتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على ما مدى الاحتفاظ بها دون استثمار منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار وفقا أو طبقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحله، فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل.

ثانيا: قرارات قبول او رفض الاستثمار

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين، مما يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا، وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيره وكانت المشكلة اتخاذ قرار بعد وضع الأولويات، أما في هذه الحالة

¹ المرجع نفسه، ص 39.

² المرجع نفسه، ص 39.

³ غربي هدى، تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2019، ص 16.

فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت له دراسة الجدوى التفصيلية او يرفضه لعدم امكانيه التنفيذ.

ثالثا: قرارات الاستثمار المانعة تبادليا

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار، ولكن في حاله الاختيار هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع زراعي فإن ذلك يمنع الدخول في الفرصة البديلة، وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفه الفرصة البديلة، فإنه عندما اختيار بديل في نشاط معين ضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

رابعا: القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد

يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدم المخاطر أو تقترب من الصفر، ومن ثم تتم عمليه اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وبساطه حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كامله ولديه دراية تامة، وهو وضع لا يكاد يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبه بدرجة معينه من المخاطرة هي فوق الصفر و تقترب من 100%، وكل ما تعدت كل ما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية وهنا تلعب دراسة الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري، وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حاله عدم التأكد، وهي الحالات التي تكون درجه المخاطرة فيها تقترب بقوه إلى 100%، وهي القرارات قل ما تحدث في مجالا الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية ودقة كبيرة في إجراء دراسة الجدوى وتطبق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري.

خامسا: القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوضعي والتحليل الكمي

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوضعي فقط، وهذه هي قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على الكمي فقط، وهي أيضا ليست بالكثيرة الحدوث ولكن الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية، ولكن يجب الأخذ بالتحليل الوضعي والكمي معا.¹

¹ المرجع نفسه، ص17.

المطلب الثالث: القرار التمويلي

تحدد القرارات التمويلية الطريقة التي تحصل فيها المؤسسة على مصادر الأموال سواء كانت تمويل بالملكية فقط، أو بالديون والملكية، بين مصادر التمويل (أموال الملكية والقروض) يصطلح عليه بهيكل التمويل.

الفرع الأول: تعريف التمويل وأنواعه

أولاً: تعريف التمويل

يعرف بأنه: البحث والفصول على الموارد المالية الضرورية لتحقيق الاهداف المسطرة. كما يعرف بأنه: عملية تقديم الأموال أو الحصول عليها من الجهات المختلفة سواء كانت مؤسسات تمويل، أو شركات أو أفراد لطالبيها، بغرض الاستفادة من هذه الأموال الاستهلاكية أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية، والهدف من هذه العملية هو الحصول على الأرباح. من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن للتمويل مجموعة من الخصائص تتمثل في:

- **الاستحقاق:** يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية معينة وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- **الحق على الدخل:** وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل مؤسسة.
- **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق لمصدر التمويل الأول بالحصول على أمواله، والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أيه التزامات أخرى.
- **الملائمة:** وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي للمؤسسة فرصة اختيار المصدر التمويل الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.¹

ثانياً: أنواع التمويل

يمكن تصنيف التمويل بالاعتماد على عدة معايير أهمها:²

التصنيف على أساس المصدر: وتصنف الى:

¹ مخلل زوبينة، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة بسكرة، 2020، ص ص 63-64.

² المرجع نفسه، ص ص 64-65.

- **تمويل خارجي:** يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في المؤسسة بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل المؤسسة على تلك الأموال بشروط واجراءات يحددها سوق المال، وعائد الفرصة البديلة وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع.

- **تمويل داخلي:** يقصد به مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية، وكذلك زيادة رأس مالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة، ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية، وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، ويمكن التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل.

النوع الأول: وهو التمويل الداخلي يهدف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة

النوع الثاني: وهو التمويل الداخلي الذي يهدف إلى التوسع في نشاط المؤسسة الاستثماري.

التصنيف على أساس المدة: ويصنف التمويل على أساس المدة إلى:

- **تمويل طويل الأجل:** وهو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من سبعة سنوات، حيث يكون موجه لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا أن نشاطات الاستثمار عمليات تقوم بها المؤسسة لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل إنتاج أو مباني أو أراضي وغيرها.

- **تمويل متوسط الأجل:** وهو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من الاستثمارات أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد من سنة إلى 7 سنوات.

- **تمويل قصير الأجل:** وذلك التمويل الذي لا تفوق من مدته سنة واحدة ويستعمل لتمويل الاحتياجات المالية المتوقعة وتمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة.

الفرع الثاني: تعريف القرار التمويلي

حددت النظرية المالية أن حسن إداره واتخاذ القرارات المالية تختلف حسب الهدف من ذلك، حيث قد يكون القرار لزياده المتانة المالية للمؤسسة، أو زياده دوران الحصة السوقية وتقليل التكاليف، مما يخلق القيمة والثروة، حيث تكون البدائل المتاحة للمفاضلة بينها هنا متمثلة في التركيز على أسهم الشركة والمساهمات الرأسمالية، أو مجال الافتراضات والتحكم في تغطيه التكاليف، مما يتيح التحكم في الهيكل المالي الأمثل الذي يقلل من تكلفه رأس المال وزياده قيمه الأعمال للمؤسسة، بحيث يتخذ القرار وينفذ من زاويه الموارد المالية للمؤسسة والتحكم فيها،

ويدخل ذلك ضمن الخيارات التمويلية التي تؤثر على هيكل راس مال المؤسسة، بما يدور حول مسألة كيفية الاختيار بين مصادر ووسائل التمويل المختلفة من أجل زياده قيمه المؤسسة، وهذا ما يضمن المساهمة في تحقيق الأهداف.¹

كما يعرف: القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل.²

إن القرار التمويلي عبارة عن العملية التي تبحث المؤسسة من خلالها عن طريق للحصول على الأموال الضرورية لإنعاش مشاريعها الاستثمارية.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في القرار التمويلي

يتأثر القرار التمويلي بجملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في اتخاذه والتي يجب اخذها بعين الاعتبار عند دراسته، وتتمثل هذه العوامل في:³

- **عنصر الملائمة:** يتحقق ذلك من خلال الحرص على أن يكون مصدر التمويل ملائما ومتوافقا مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال، فالملائمة بين مصادر التمويل ومجال الإنفاق والاستخدام من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرار التمويلي.

- **وضع السيول النقدية للمؤسسة:** يجب على متخذ القرار التمويلي أن يكون عارفا بالوضع المالي للمؤسسة، وملما بحاله السيولة النقدية ومدركا للسياسات التي تنتجها المؤسسة في إداره تلك السيولة، ففي حاله ما إذا كان وضع السيولة حساسا وحرجا في المؤسسة، هنا تكون المؤسسة مضطرة للبحث عن مصادر تمويل طويله الأجل لتجنب الضغط على السيولة مستقبلا.

- **القيود المفروضة على المؤسسة:** من أمثله هذه القيود سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة أو قيود على مصادر تمويل أخرى، لذا يجب على متخذ القرار التمويلي دراسة مختلف تلك القيود المفروضة وتحليلها ودراستها.

- **المزايا الضريبية:** تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفه الأموال لذا يجب مراعات تلك المزايا الضريبية في عمليه اتخاذ القرارات التمويلية.

¹ رمضان عفيف، مكيد علي، نحو اطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص 79.

² محمد جمام، أميرة دياش، أصر قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية، دراسة حالة البنوك التجارية لولاي جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، عدد 4، 2015، ص 7.

³ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، 2006، ص 277.

- التكلفة المختلفة لمصادر التمويل: إذ يجب على متخذ القرار التمويلي مراعاة تكلفة مصادر التمويل المختلفة التي يمكن اعتمادها في تمويل المؤسسة، والوقوف على تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.

المبحث الثالث: النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

المطلب الأول: تعريف النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

لا شك أن المعايير المحاسبية الدولية ليست محايدة على المنهجية المستخدمة في التحليل المالي، باعتبار أن مساهمتها من حيث التحليل المالي مرتبك بما قدمته تلك المعايير في اثراء المعلومات المالية المحتوات في القوائم المالية باعتبارها نقطة انطلاق عمل المحلل المالي، ومهما كانت الطريقة التي يتم بها إعداد جدول تدفقات الخزينة، فإن بنيته والمعلومات التي يتضمنها تسمح لمستخدمي القوائم المالية وعلى رأسهم المستثمرين والمحليلين الماليين من التعرف على اليسر والأداء الماليين للمؤسسة.

ويستعمل جدول تدفقات الخزينة في مجال التحليل المالي بإمكانية حساب النسب المالية التي تؤدي الى معرفة التوازن المالي¹.

حيث تعتبر النسب المالي بصفة عامة من بين أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا، فهي تدرس العلاقة بين القوائم المالية ثم تفسر مدلول تلك العلاقة من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المحددة أو المتعارف عليها، ويمكن الاستفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في وضع مقاييس تدرج منها مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمؤسسة، واختبار مدى الكفاءة في تسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة².

¹ لبادي عبد المجيد، عزواني ناصر، المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مؤسسة سلسلة الأوراسي، 3، المجلد7، العدد6، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 216.

² سليمان عبد الحكيم، عريف عبد الرزاق، أهمية النسب المشتقة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة شركة الاسمنت - عين توتة- باتنة، المركز الجامعي بريك، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريك، العدد04، 2019، ص 93).

المطلب الثاني: دور النسب المستخلصة من بيانات قائمة التدفقات النقدية

وفقا لما جاء في الرأي الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تحت القائمة الأغراض التالية:¹

- 1- توضح قمة الموارد المالية التي تمكنت الشركة من توفيرها من أنشطتها التشغيلية خلال الفترة المحاسبية، كما تلخص الأنشطة التمويلية والاستثمارية النقدية التي تمارسها هذه الشركة خلال نفس الفترة.
- 2- توفر قائمة معلومات مكتملة للإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية، فيما يتعلق بمجالات الإفصاح عن الجوانب النقدية التي لم يتيسر توفيرها في قائمتي الدخل والميزانية.
- 3- إمكانية التنبؤ بقدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية المستقبلية التي تساعد في اعداد الموازنة التقديرية، وإمكانية التخطيط لأعمال التوسعة والتجديدات المطلوبة تبعا لتدفقات النقدية المتوقعة.
- 4- إمكانية التعرف على قدرة المشروع على تسديد الالتزامات وفوائد الديون من موارد ذاتية دون اللجوء الى مزيد من الإقراض.
- 5- إمكانية التحقق من قدرة المشروع على دفع توزيعات الأرباح لحملة الأسهم.
- 6- توضيح الأسباب الفروق بين صافي الدخل المحتسب على أساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن اتباع الأساس النقدي.
- 7- معرفة مقدار النقدية المستخدمة في العمليات الاستثمارية والتمويلية.
- 8- تقييم الربحية المؤسسة وجود أرباح بصفة أن المعلومات التي تعكسها قائمة التدفقات النقدية.
- 9- تقييم كل من المرونة المالية ودرجة السيولة، ومدى قدرة الشركة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف الطارئة او غير المتوقعة التي يمكن أو تواجهها في المستقبل.
- 10- تهدف بشكل عام الى قياس القدرة على توليد التدفقات النقدية الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية المحددة ضمن رؤيا واستراتيجية الشركة.

¹عزة الأزهر، ساملي محمد نينوري، قائمة التدفقات انقدية الوجه الآخر للوضعية المالية، مجلة روى اقتصادية، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص ص 31-32.

المطلب الثالث: النسب المالية المشتقة من قائمة التدفق النقدي:

سنتطرق في مطلبنا هذا الى دراسة بعض النسب المالية المستقلة من قائمة التدفقات النقدية التي تساعد في تقييم أوجه النشاطات المختلفة في المؤسسة والتي تختلف باختلاف الأهداف المرجوة من التحليل المالي بغية اتخاذ القرارات المناسبة. ويمكن ذكر أبرزها:

-النسب المشتقة من أنشطة التدفقات النقدية.

-نسب تقييم الربحية.

-نسب تقييم السياسة المالية.

-نسب تقييم جودة السيولة.

الفرع الأول: النسب المشتقة من أنشطة التدفقات النقدية

نستطيع استخراج أهم النسب المشتقة من أنشطة التدفقات النقدية الى ثلاث نسب هم:

-نسب التدفقات النقدية التشغيلية.

-نسب التدفقات النقدية الاستثمارية.

-نسب التدفقات النقدية التمويلية.

و يتم حسابها كالتالي¹:

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية}} \times 100\%$$

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في الآتي:

- قياس مقدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا وامكانية إعادة تدويرها في النشاط.
- استخدام التدفقات النقدية في التوسع في الاصول الرأسمالية.
- سداد توزيعات الارباح على المساهمين.
- سداد القروض.
- تستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية.

¹ محمد أحمد عامر الغامدي، مراجعة التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل في القطاع المصرفي (دراسة تحليلية تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة أم درمان، السودان، 2008، ص134.

أي أن هذه النسبة توضح جانب الأمان في توفير السيولة بالنسبة للمؤسسة حيث تعتمد المؤسسة على النشاط التشغيلي أكثر من غيره فعند ما تزيد هذه النسبة تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

$$\text{ب- نسبة التدفقات النقدية الاستثمارية} = \frac{\text{التدفقات النقدية الاستثمارية}}{\text{جملة التدفقات النقدية}} \times 100\%$$

تستخدم كمؤشرات لاحتمالات النمو او الانكماش المستقبلية، فصافي التدفق النقدي السالب يشير الى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة في الارباح، وعلى العكس صافي التدفق النقدي الموجب يشير الى أن المنشأة الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية او تخفيض العائد من استثماراتها المالية وهو ما يمثل احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

$$\text{ج- نسبة التدفقات النقدية التمويلية} = \frac{\text{التدفقات النقدية التمويلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية}} \times 100\%$$

تستخدم كمؤشر لماذا توفر او استخدام النقدية من خلال الاسهم والسندات بالقروض وماذا قيام المنشأة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين.

الفرع الثاني: نسب تقييم الربحية

ان تحقيق الربح لا يعتبر لوحده كافيا للحكم على الأداء المالي للمؤسسة، بل يجب أن يتدعم بتدفقات نقدية موجبة، ومن أهم النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة والتي تقيس الأداء المالي ما يلي:¹

¹لبادي عبد المجيد، عزواني ناصر، المرجع السابق، ص 217.

- نسبة سيولة المبيعات =

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

رقم الأعمال

تبين هذه النسبة السياسة التجارية التي تنتهجها المؤسسة لتحصيل حقوقها من الزبائن.

- نسبة النقدية من الربح =

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

النتيجة الصافية

تقيس هذه النسبة قدرة النتيجة الصافية على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية.¹

- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الأساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية في الامور الآتية:²

- ✓ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية.
- ✓ مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والاقساط المستحقة خلال العام.
- ✓ النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على توزيعات الارباح النقدية على المساهمين.
- ✓ وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها.

- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي =

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

مجموع الأصول

¹ رائف معن الغلابيني، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة للشركات الصناعية الدوائية في الأردن)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال قسم المحاسبة، جامعة الاسراء، عمان، 2007، ص ص 38-39.

² عزة الأزهر، ساملي محمد دينوري، مرجع سابق، ص 32.

تبين هذه النسبة مدى قدرة اصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وكلما ارتفعت هذه النسبة أكبر من واحد دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل.

- العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الأموال الخاصة

تبين هذه النسبة العائد من الأموال الخاصة من التدفقات النقدية التشغيلية، كل ما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا على كفاءة المؤسسة.

الفرع الثالث: نسب تقييم السياسة المالية

وفق قائمة التدفقات النقدية معلومات تمكن عن طريق تحليلها ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية التي تنتجها، ولتقييم السياسات المالية التي تتبعها المؤسسة يتم الاعتماد على النسب الآتية:¹

- نسبة التوزيعات النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التوزيعات النقدية للمساهمين

تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ومدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهه التزامات المؤسسة في توزيع اتجاه المساهمين.

- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات النقدية مقارنة بالتدفقات التشغيلية للمؤسسة.

الانفاق الرأسمالي

- نسبة الانفاق الرأسمالي =

التدفقات النقدية الداخلة من اصدار الأسهم والسندات والقروض طويلة الاجل

¹ بادي عبد المجيد، عزواني ناصر، مرجع سابق، ص ص 94-95.

تعتبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل طويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة كما ان انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة لزيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشرا هامه بين المستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

$$\text{معدل المرونة المالية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط اجمالي الديون}}$$

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة الى بيع الأصول المستخدمة، كلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة في الوفاء.

$$\text{معدل تغطية ديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{متوسط الديون قصيرة الاجل}}$$

يبين قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وكل ما زاد هذا المعدل قل احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة.

الفرع الرابع: نسب تقييم جودة السيولة

تمكن هذه النسب من معرفة جودة السيولة في الأجل القصير، ويعتبر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية هو المصدر الاساسي في توفير السيولة وهي تشمل النسب التالية¹:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على تمويل الأنشطة الاستثمارية والتمويلية بما فيه الكفاية. أي انه كلما كانت النسبة أكبر من 1 يدل على أن للمؤسسات مدفوعات نقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وأن للمؤسسة القدرة على تغطيتها.

¹ شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص 186-187.

- نسبة تغطية الفوائد على الديون = $\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{فوائد الديون}}$

فوائد الديون

وتقيس هذه النسبة عدد المرات التي تغطي فيها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الفوائد التي تترتب عنها. أي كذلك كلما كانت النسبة أكبر من 1 هذا يدل أن للمؤسسة فوائد على الديون متحكم فيها.

- نسبة الفوائد المدفوعة = $\frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تشير هذه النسبة الى قدره الشركة على تسديد فوائد الديون، وارتفاع هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المنشأة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.¹

¹ رائف معن الغلابيني، مرجع سابق، ص 38-39.



الفصل الثاني

الإطار التطبيقي



المبحث الأول: تقديم شركة صيانة التجهيزات الصناعية لسونلغاز

المطلب الأول: التعريف بالشركة

تأسست شركة صيانة التجهيزات الصناعية كفرع في أواخر 1997، نتيجة دمج ورشات الصيانة المركزية المنشأة سنة 1984، ومصالح التدخل التابعة لمديرية توليد الكهرباء السابقة لسونلغاز¹.

تقع على بعد 6 كيلومتر شمال غرب مدينة المسيلة، وتمتد على مساحة تقدر بـ 130000 متر مربع، يبلغ رأسمال الشركة 47500000000 دج، مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم EPE/SPA ملكيتها للدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: نشاطات الشركة

1- الإصلاحات الميكانيكية

شركة MEI متخصصة في تصنيع وتنفيذ الحلول الكاملة في مجالات الميكانيك المتوسطة الكبيرة، تسمح مجموعة الآلات القابلة للتدوير الخاصة بها وتعدد خبرائها بتلبية احتياجات المنتجين، من حيث الاجزاء الجديدة أو من حيث اصلاحها، تقدم الشركة أيضا حولا تقنية وأنماط التشغيل.

✓ الخراطة، التعديل والتوازن:

تنقسم هذه الورشة الى سلسلتين من الإصلاحات الميكانيكية الخفيفة والثقيلة، ونظرا لأهمية عدد الأجهزة المستخدمة ودراية الموظفين يجعل من الممكن تلبية جميع الاحتياجات في تصنيع وتصليح الأجزاء الميكانيكية وتوازنها.

✓ معالجة السطح

تتكون ورشة معالجه الاسطح من فرن التنقية، التسخين المسبق للذوبان في جهاز التحكم وآلة التحكم بالطرد المركزي، تستجيب هذه الورشة للحاجة الى معالجة محامل التوربينات الدوارة سواء غازيه بخاريه او مائية بقطريه تراوح من 100 الى 2000 مم وكذلك محامي الكبيرة من مصانع الاسمنت تصل الى 6500 مم.

¹دائرة الاتصال والتنشيط التجاري.

✓ التلحيم

صنعت ورشة التلحيم بشكل اساسي لإصلاح التجمعات الملحومة، يقدم مجموعة واسعة من الخدمات في مجال التلحيم والمعالجة السطحية، مع القياس، تصميم المخططات، الخدمات الفنية، لحام القوس الكهربائي لحام MIG ، لحام البقعة، لحام أكسي أسيتيلين، الخدمة النهائية، التسليم والتركييب.

✓ اصلاح الآلات الكهربائية الدوارة

الغرض من النشاط الاصلاح الكهروميكانيكي هو اصلاح محركات الكهربائية ذات الجهد المنخفض والتي تتراوح من 1 الى 350 KW ومحركات التيار المستمر التي تتراوح من 1 الى 50 KW ، وكذلك محركات ذات الجهد المتوسط والمولدات، للقيام بذلك، تم تخصيص ورشتي عمل واحدة في ولاية المسيلة والاخرى في وهران.

تم تجهيز ورشة المسيلة بفرن تجريد، مخرطة، حامل لتحضير العوازل، مخرطة اللف قابلة للبرمجة، ومنصة اختبار للمحركات.

2- اصلاح الديزل

شركة MEI لديها بنية تحتية مهمة ومناسبة لخدمات صيانة الديزل، وكذلك لنشاط تجميع محركات الطاقة المتوسطة والكبيرة من جميع العلامات التجارية.

تعتبر معداتها عالية التكيف، مثل منضدة الاختبار لمحركات ومولدات الديزل، والتي تتراوح قوتها من بضع مئات من كيلو واط الى 4 ميغاوات، مناسبة تماما للوفاء بمتطلبات نشاط التجميع.

اتاح انشاء ورشات عمل اقليمي في منطقته تقرت وبشار، للشركة تغطية جيدة للأراضي الوطنية وقرب جيد من عملائها المحتملين.

3- تصنيع قطع الغيار

للمحد من النفقات المتزايدة، الناتجة خاصة من استيراد قطع الغيار اللازمة للصيانة التوربينات الغازية والبخارية، تقتحم شركة صيانة التجهيزات الصناعية، في إطار استراتيجيتها لتنويع نشاطاتها، في مجال تصنيع قطع الغيار خاصة الاجزاء الساخنة من التوربينات، تعتبر

عملية اتقان تصنيع الشفرات، من طرف شركة صيانة التجهيزات الصناعية، وسيلة لإظهار وذلك بفضل تجميع كفاءاتها الناتجة من خبرتها في مجال الصيانة الصناعية¹.

يكتسي تصنيع مكونات التوربينات الغازية والبخارية أهمية كبيرة في تطوير الشركة، خصوصا مع التطور الكبير الذي ستعرفه حظيرة توليد الكهرباء التابعة للشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء لاحقا، ولضمان الأرباح المستدامة لقطاع الطاقة، وللمحد من المصاريف المتعلقة باستيراد المواد الخام، تم إطلاق مشروع انجاز مسبك للشمع المفقود وهي الحلقة الأساسية في سلسلة الانتاج.

✓ مراقبة الجودة

بالتعاون الوثيق مع الممثلين الرئيسيين في سوق الصيانة، تقوم شركة صيانة التجهيزات الصناعية بتطوير مهارات القياس واجهزه التحكم في الجودة مثل:

✓ آلة قياس ثلاثية الأبعاد "MMI".

✓ ذراع الروبوت.

✓ محاذات الليزر.

✓ اختبار غير المدمر النوعي بالتصوير الاشعاعي.

ومن اجل عمليات الصيانة في إطار عملية الجودة ISO 9001/2015 قامت الشركة بتطوير واكتساب وسائل مثل:

✓ اختبار غير المدمر CND وذلك عن طريق:

✓ التوغل.

✓ التنظير المغناطيسي.

✓ الموجات فوق الصوتية.

✓ التصوير المقطعي.

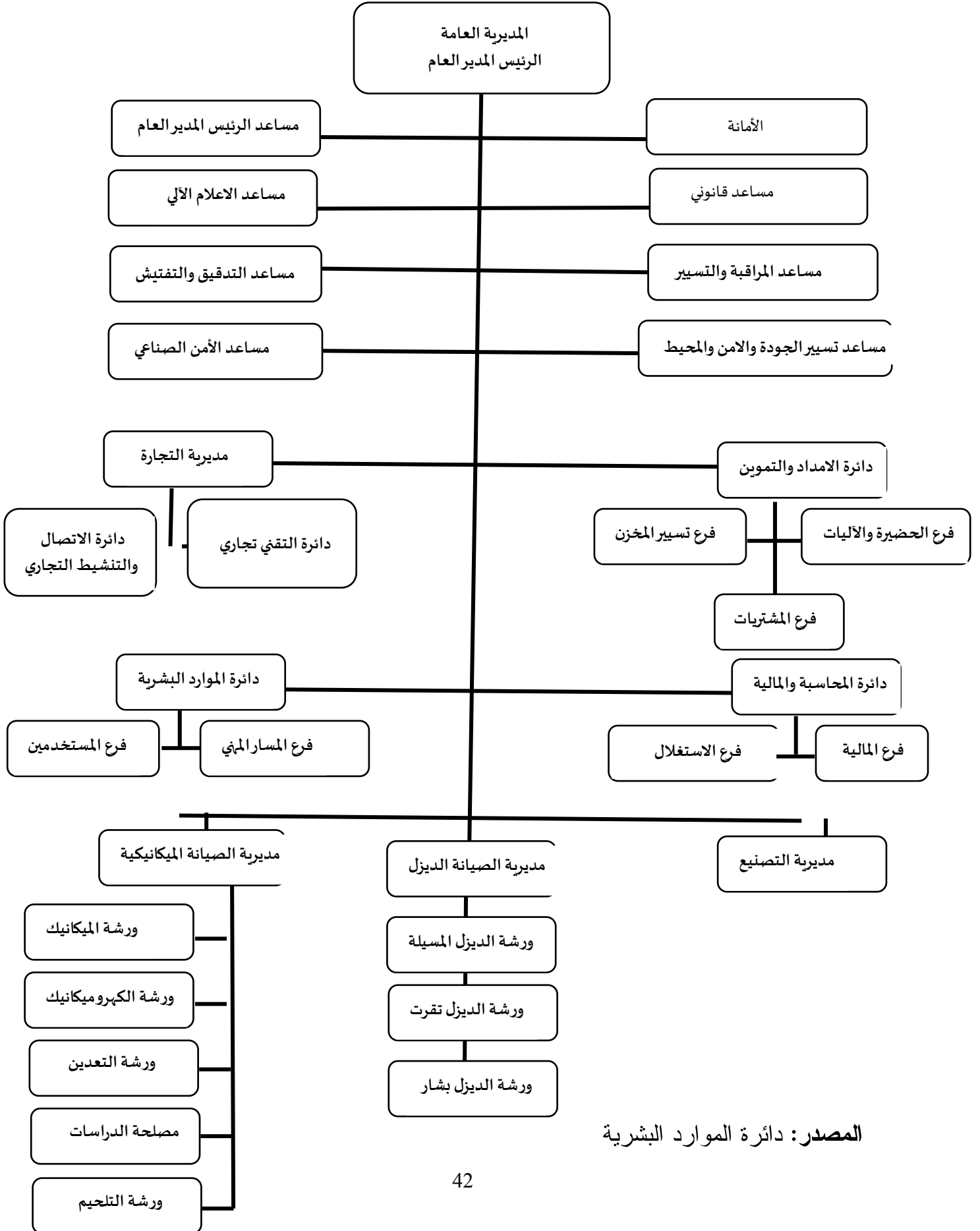
✓ التيار الدوامي.

✓ الاختبار المدمر

تستخدم اختبارات اخرى مكمله وبنفس اهمية العمليات السابقة لاختبار الصلابة وقياسات السماكة والتحكم في الابعاد والتحكم في الخشونة.

¹دائرة الاتصال والتنشيط التجاري.

المطلب الثالث: الهيكل الهرمي للشركة



المصدر: دائرة الموارد البشرية

تحليل الهيكل الوظيفي

يتكون الهرم الوظيفي للمؤسسة من عدة مديريات ودوائر مقسمة بشكل تسلسلي وتصاعدي، حيث تتكون المديرية العامة من 3 دوائر و4 ومديريات، و7 مساعدين، تشرف المديرية العامة على مراقبة ومتابعه تسييرها، ويكلف المدير بعملية التسيير، وهذا بمساعدة مجموعة من المكلفين بذلك وسيتم التطرق الى مهام المساعدين ومهام الدوائر والمديريات¹.

1- المساعدين

✓ **مساعد الرئيس المدير العام:** ومن مهامه تنفيذ استراتيجيات التواصل بين الشركة ومختلف السياسات الخارجية، كما تعمل على تحسين صورة الشركة.

✓ **مساعد قانوني:** يتولى مختلف القضايا والمسائل القانونية للشركة، خاصة في ما يتعلق بالنزاعات القانونية مع الزبائن والموردين وكل عقود الشركة

✓ **مساعد اعلام الي:** يعمل على تطوير استعمال أجهزة الاعلام الالي داخل الشركة، وكذلك يعمل على وضع اجراءات تحسين الاعلام الالي انظمه الاعلام الالي في الشركة.

مساعد المراقبة والتسيير: يقوم بوضع وتصميم القواعد والاجراءات التي تسمح بضمان مهمة المراقبة، وكذلك تقديم خدمات لزبائن الشركة تتوافق مع معايير الجودة، بالإضافة الى مراقبه التطبيق الجيد لمخططات الشركة.

✓ **مساعد الأمن الصناعي:** يعمل على وضع السياسة الأمنية في الشركة بالإضافة الى وضع قواعد، وإجراءات الأمن خاصة المتعلقة بالنقل وتخزين وحفظ المواد الخطرة.

✓ **مساعد مكلف بتسيير الجودة الامن والمحيط:** يعمل على تحسين نظام التسيير المتعمق بالجودة، الامن والمحيط، كما يقوم بوضع وتأسيس مع المدير العام كل الاجراءات والعمليات والأنشطة الخاصة بالشركة بتسيير الجودة والمحافظة على البيئة.

✓ **مساعدة التدقيق والتفتيش:** يقوم بتدقيق ومراقبة مدى التوافق الوظيفي لمختلف هياكل الشركة، والمشاركة في تنظيم وتطوير اجراءات التسيير العامة للشركة.

2- الدوائر

✓ **دائرة الموارد البشرية:** تتكون من فرعين، فرع تسيير المستخدمين والمسار المهني وهي تقوم بالمهام التالية:

¹دائرة الموارد البشرية.

- تسير الموظفين ومعالجة المسار المهني.
- معالجة الاجور ومتابعه تكوين العمال وحوادث العمل.
- متابعه الترقيات وكذلك حفظ ملفات العمال ومحاولات تحسين الوضع العمال واجواء العمل.
- القيام بالتوظيف.
- القيام بمراقبه العمال ومتابعة مدى احترامهم لقوانين العمل .
- ✓ **دائرة المالية والمحاسبة:** وهي تقوم بعده مهام منها مسك الدفاتر المحاسبية والبيانات الخاصة بالتسجيل المحاسبي، تسيير الخزينة، تسيير الوضعية الجبائية، اعداد مختلف التقارير المالية والمحاسبية والجبائية وتتكون من فرعين:
- فرع الاستغلال المحاسبي.
- وفرع المالية.

- ✓ **دائرة التموين والامداد:** تتكون من 3 فروع هي: فرع تسيير المخزون، فرع الحظيرة والآليات، فرع المشتريات وهي تقوم بعده مهام منها:
- وضع استراتيجيات الشراء والتموين.
- ضمان شفافية تسيير مخزون والمخازن.
- ابرام عقود وصفات الشراء.

3- المديریات:

- ✓ **المديرية التجارية:** تتكون من دائرة الاتصال والتنشيط التجاري ودائرة التقني التجاري وتقوم بعدة مهام منها:
- الاشراف على تحديد السياسة التجارية للشركة وعلى تطبيقها وكذلك المشاركة في وضع مخططات التسيير لتطوير السياسة التجارية للشركة¹.
- القيام بعمليات الفوترة لكل عمليات البيع.
- عقد الصفقات البيع والمشاركة في المناقصات وتتبعها.
- ✓ **مديرية الأنشطة الديزل:** تتكون من عدة ورشات وتقوم بعدة مهام منها:
- تفكيك وتركيب محركات الديزل من اجل اصلاحها.
- اصلاح المولدات الكهربائية AC والتي تتراوح شدتها من 1 الى 350 كيلوواط.
- اصلاح المولدات الكهربائية DC والتي تتراوح شدتها من 1 الى 50 كيلو واط.

¹ دائرة الموارد البشرية.

- وتعمل بشكل كبير في اصلاح مولدات الكهرباء الخاصة بفروع مجمع سونلغاز والتي تعمل في انتاج الكهرباء
- ✓ مديرية أنشطة الورشات: تتكون من عدة ورشات تقوم بكل ما يتعلق بالميكانيك و الكهرو ميكانيك والتلحيم والتعدين .

المبحث الثاني: دراسة وتحليل النسب المتأتية من جدول التدفقات الخزينة للمؤسسة

سنتناول في هذا المبحث دراسة وتحليل النسب المتأتية من جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية التابعة لشركة سونلغاز حيث سوف تتمحور دراستنا لسنة 2019 وذلك باستخلاص ما يلي:

- 1- استخراج وتحليل وتقييم النسب من جودة سيولة المؤسسة.
 - 2- استخراج وتحليل وتقييم الربحية.
 - 3- استخراج وتحليل وتقييم أنشطة التدفقات النقدية.
 - 4- استخراج وتحليل وتقييم السياسة المالية.
- تجدر الإشارة الى أن المؤسسة محل الدراسة (صيانة التجهيزات الصناعية) تعتمد على جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.

قبل القيام بعملية استخراج وتحليل النسب المذكورة أعلاه لسنة 2019 ارتأينا أولا إلى دراسة تحليلية لمقارنة تطورها في التدفقات النقدية بين سنتي 2018-2019.

المطلب الأول: دراسة تحليلية لمقارنة تطورها في التدفقات النقدية بين سنتي

2019-2018

الجدول رقم (03): تطور النسب لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
والاستثمارية والتمويلية لسنتي 2019-2018

			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية
-24.94%	2153468404.56	1616472054.75	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
-40.66%	1880956391.81	1116095523.21	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
-9.32%	122499862.51	111084780.54	الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة
2209.28%	22751570.74	525397571.68	ضرائب على النتائج المدفوعة
-206.95%	127260579.50	136105820.68-	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			عناصر غير عادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
-206.95%	127260579.50	136105820.68-	تدفقات أموال الخزينة الصافية من الأنشطة التشغيلية
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة استثمارية
			المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية
			التحصيلات عن عملية بيع تثبيبات مادية أو غير مادية
			المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية
			التحصيلات عن عملية بيع تثبيبات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيف المالي
			الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج
			تلقي الإيرادات المالية الأخرى
			تدفقات أموال الخزينة الصافية من الأنشطة الاستثمارية
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية
			التحصيل في أعقاب اصدار الأسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-100.00%	400000000.00		تحصيلات من الخزينة المالية للمجمع
			تلقي دعم التشغيل
47.48%	254793936.54	375779284.56	سداد قرض أو ديون الأخرى المماثلة
			جمع التبرعات لخزينة المجموعة
			تحصيل بين الوحدات

الفصل الثاني - الإطار التطبيقي

			الصرف بين الوحدات
			خزينة المجموعة
			اتاحة الخزينة للمجمع
-358.79%	145206063.46	375779284.56-	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
			تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد والنقد المعادل
-287.87%	272466624.96	511885105.24	تغير التدفق النقدي للفترة
29.09%	936735431.13	1209202074.09	أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
-42.33%	1209202074.09	697316968.85	أموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية
287.87%-	272466624.96	511885105.24	تغير التدفق النقدي للفترة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

من خلال الجدول رقم 3 نستطيع أن نستخلص ما يلي:

- انخفاض في تحصيل الموارد من العملاء بحوالي 25%، هذا الانخفاض قد ينتج منه نقص في السيولة مما يجعل اتخاذ القرار للمؤسسة صعبا نوعا ما.
- انخفاض في تمديد الموردين والموظفين 40.66%.
- تراجع تسديد الفوائد والرسوم المالية الاخرى بـ 9.32%، هذا المؤشر جيد، يدل على ان الفوائد على الديون المفروضة من البنوك في انخفاض.
- نسبة تسديد الضرائب المدفوعة ارتفعت بنسبة 2209.82% هذا الارتفاع الهائل ناتج عن تسديد أرباح سنة 2018 في سنة 2019.
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تراجع بحوالي 206.95% خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، هذا التراجع ناتج عن التراجع الملاحظ في تحصيل الواردة من العملاء والارتفاع الهائل في الضرائب المدفوعة
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية سجل تراجع بـ 358.79% هذا التراجع مبرر بما يلي:
- ارتفاع في سداد القروض أو ديون اخرى مماثلة بنسبه 47.48% وهذا نتيجة دخول أصل القرض الممنوح من البنوك حيز الخدمة سنة 2019.
- كان هناك تحصيل بمبلغ 400.000.000.00 دج سنة 2018 ناتج من الخزينة المالية لمجمع سونغاز مما جعل إيرادات سنة 2018 أكثر من سنة 2019.

الفصل الثاني - الإطار التطبيقي

- ويلاحظ ان الاحتياطات كبيرة مقارنة بالتحصيلات لسنة 2019 ادى الى تراجع في التغير في التدفق النقدي للفترة بنسبة 287.89%.
- عدم التوازن بين مدخلات ومخرجات سنة 2019 نتج عنه انخفاض في النقد المعادل لنهاية سنة 2019 بنسبة 33.42% مقارنة بسنة 2018.

المطلب الثاني: تحليل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

الاستثمارية والتمويلية مقارنة بالتحصيلات المقبوضة من الزبائن

الجدول رقم (04): تحليل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

النسبة 2018	2018	النسبة 2019	2019	الصياغة
				تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العمليانية
	2153468404.56		1616472054.75	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
87.35%	1880956391.81	69.05%	1116095523.21	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
5.69%	122499862.51	6.87%	111084780.54	الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة
1.06%	22751570.74	32.50%	525397571.68	ضرائب على النتائج المدفوعة
5.91%	127260579.50	-8.42%	-136105820.68	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
				عناصر غير عادية
				تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
5.91%	127260579.50	-8.42%	-136105820.68	تدفقات أموال الخزينة الصافية من الأنشطة التشغيلية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

الجدول رقم (05): تحليل صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية

النسبة 2018	2018	النسبة 2019	2019	الصياغة
				تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
				المسحوبات على اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية
				التحصيلات عن عملية بيع تثبيبات مادية
				المسحوبات على اقتناء تثبيبات
				التحصيلات عن عملية بيع تثبيبات مالية
				الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيف المالي
				الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج

لا شيء

الفصل الثاني الإطار التطبيقي

				تلقي الإيرادات المالية الأخرى
				تدفقات الخزينة الصافية من الأنشطة الاستثمارية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

الجدول رقم (06): تحليل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

النسبة 2018	2018	النسبة 2019	2019	الصياغة
				تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية
				التحصيل في أعقاب اصدار الأسهم
				التحصيل وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
				تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
	400.000.000.00			تحصيلات من الخزينة المالية للمجمع
				تلقي دعم التشغيل
%9.98	254793936.54	%23.25	375779284.56	سداد قرض أو ديون أخرى مماثلة
				جمع التبرعات لخزينة المجمع
				تحصيل بين الوحدات
				الصرف بين الوحدات
				خزينة المجموعة
				إتاحة الخزينة للمجمع
%5.69	145206063.46	- %23.25	375779284.56	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
%10.67	272466642.96	- %31.67	- 511885105.24	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

نستنتج من الجدول رقم 04 الذي يمثل التحليل النسب في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

- المبالغ المدفوعة للموردين الموظفين يمثل 69.05% من إجمالي التحصيلات الواردة من العملاء، وهذا يدل على ان سياسة المؤسسة تعطي أولوية بالغة لتسديد مستحقات الموردين والموظفين.
- رغم أنه في سنة 2018 كانت تمثل 87.35% من إجمالي التحصيلات، من التحصيلات الواردة من العملاء هذا الانخفاض ناتج عن الانخفاض في مجموع التحصيلات.

- يأتي في المرتبة الثانية الضرائب المدفوعة والتي تمثل 32.50% من إجمالي التحصيلات الواردة من العملاء سنة 2019 رغم أن سنة 2018 كانت تمثل هذه الفئة إلا 1.06%، هذا الارتفاع أدى الى عدم التوازن في ميزان المدفوعات والسياسة المنتهجة للمؤسسة.
- أما الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة فتبقى مستقرة ما بين 6.67% سنة 2019 و5.69% سنة 2018.
- صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية شهدت تراجع بنسبة 8.42% من إجمالي التحصيلات الواردة من العملاء سنة 2019، هذا يعني ان التحصيلات من العملاء لم تكتفي لسد احتياجات التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، بل كان هناك عجز بنسبة 8.42% مقارنة بسنة 2018 وكان هناك فائض بنسبة 5.91%.
- نستنتج من الجدول رقم 6 الذي يمثل تحليلا النسب في صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ما يلي:

- لم يكن هناك أي تحصيل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية لسنة 2019، مقارنة سنة 2018 كان التحصيل من الخزينة المالية للمجمع سونلغاز بمبلغ 400.000.000.00 دج.
- الجدول رقم (07): جدول فارق النسب بين مجموع التحصيلات ومجموع النفقات بين السنتين**

2019 و 2018

النسبة 2019/2018	2018	2019	الصياغة
- 36.70%	2553468404.56	1616472054.75	مجموع التحصيلات
- 6.69%	2281001761.60	2128357159.99	مجموع النفقات
- 287.87	272466642.96	- 511885105.24	الفارق

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

- نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يبين فارق النسب بين مجموع التحصيلات ومجموع المخرجات بين سنتي 2018 و 2019 ما يلي:

- تراجع في مجموع التحصيلات لسنة 2019 بنسبة 36.70% مقارنة بسنة 2018.
- اما المخرجات فقد تراجعت بنسبة 6.69% لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018.
- التكافؤ بين النسب أدى الى اختلال التوازن بين المدخلات والمخرجات بنسبة 287.87%.

خلاصة الدراسة الأولى:

من خلال الدراسة الأولية التي قمنا بها والتي كانت حول مقارنه صافي التدفقات النقدية بين سنتين 2018 و2019، نستطيع استنتاج السياسة المنتهجة من قبل المؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية التي نحصل نقاط قوتها فيما يلي:

- اعطاء الأولوية لتسديد الموردين والعمال حيث كانت في سنة 2018 (87.35%) من مجموع تحصيلاتها وبنسبة، 69.05% خلال 2019، وهذا ما يعطي انتمان لدى مورديها وعمالها

- تعطي كذلك المؤسسة اولوية لتسديد مؤسسات الدولة 32.5% بالنسبة للضرائب من مجموع تحصيلات الزبائن، مما يجنبها الوقوع في عقوبات التأخير.

- تراجع نسبي في قيمه الفوائد والرسوم الاخرى المدفوعة مما يدل على ان المؤسسة في تحسن لتسديد جميع فوائدها تجاه البنك.

رغم هذه النقاط الإيجابية لدى المؤسسة الا انه هناك نقاط ضعف يمكن حصرها فيما يلي:

- انخفاض نسبه التحصيلات من الزبائن لسنة 2019 مقارنه ب 2018 بنسبة 24.94% مما أثر سلبا على المؤسسة لتغطيه جميع احتياجاتها.

- ارتفاع هائل لنسبه الضرائب المدفوعة لسنة 2019 مقارنه سنة 2018 بنسبة 2209.28%.

- ارتفاع نسبة سداد القروض او ديون اخرى مماثلة بنسبة 47.48% سنة 2019 مقارنة سنة 2018 وذلك ناتج عن دخول اصول القروض الممنوحة من طرف البنوك حيز الخدمة سنة 2019.

- لم يكن اي تحصيل من التدفقات النقدية الاستثمارية أو المالية سنة 2019.

- لم يكن اي تحصيل من التدفقات النقدية الاستثمارية او المالية سنة 2019 مقارنه ب 2018 التي قد تحصلت المؤسسة على مبلغ 400.000.000.00 دينار جزائري من الخزينة المالية لمجمع سونلغاز الذي كان له أثر ايجابي سنة 2018.

- هذا النقص في الموارد يجعل المؤسسة في وضع صعب حيث تكون مرتبطة فقط لدى زبائنها.

- التحصيلات الإجمالية لسنة 2019 تراجعت بـ 36.70% مقارنة بسنة 2018 وهذا ناتج عن النقص في تحصيل الموارد وكذلك النقص في تنوع مصادر الدخل.
- تراجع مجموع النفقات بالنسبة 6.69% مقارنة بسنة 2018 هذا التراجع غير متكافئ بين نسبة المخرجات التي كانت بنسبة 6.69% ونسبة التحصيلات التي تراجعت بنسبة 36.70% أدى الى اختلال التوازن بين المدخلات والمخرجات بنسبة 287.87% .

المطلب الثالث: دراسة تحليلية لنسب جودة السيولة، وتقدم الربحية وانشطه التدفقات النقدية والسياسة المالية

سنتطرق في هذا المطلب الى النسب التي تم التطرق اليها في الجانب النظري، وذلك بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة عن طريق النسب المتأتية من جدول التدفقات النقدية ومقارنتها مع جدول حسابات النتائج والميزانية للمؤسسة محل الدراسة لسنة 2019.

1-نسب أنشطة التدفقات النقدية:

$$\text{ت- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية}}{\text{جملة التدفقات النقدية}} \times 100\%$$

$$\text{نسبة التدفقات النقدية التشغيلية} = \frac{136105820.68-}{511885105.24-} \times 100\%$$

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = -27%

توضح هذه النسبة جانب الأمان في توفير السيولة بالنسبة للمؤسسة حيث تعتمد المؤسسة على النشاط التشغيلي أكثر من غيره فعند ما تزيد هذه النسبة تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها. فالمؤسسة حققت نسبة سالبة في سنة 2019 بـ: -27% هذه النسبة لا تمكنها من توفير السيولة لنشاطها التشغيلي.

1- نسب تقييم الربحية:
✓ نسب سيولة المبيعات

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
رقم الأعمال

1616472054.75
4535502235.99

نسبة سيولة المبيعات = 0.36

نلاحظ أن نسبة سيولة المبيعات جد ضئيلة حيث تمثل 0.36 أي ان المؤسسة لم تحصل ديونها لدى زبائنها لسنة 2019 وأن هذا التحصيل جد منخفض مما قد يؤدي الى استعمال الخزينة الشخصية للمؤسسة محل الدراسة. علما ان المؤسسة وضعت هدف تحصيل ديونها لدى زبائنها مدة 54 يوم من تاريخ استلام الفاتورة لدى الزبائن. وتسديد مورديها في مدة 60 يوم. الا ان هذا الهدف لم يحقق.

✓ نسبة النقدية من الربح:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية
النتيجة الصافية

1616472054.75
-162358738.85

نسبة النقدية من الربح = -9.96

نلاحظ أن النتيجة الصافية لم تولد النقدية من الأنشطة التشغيلية التي كانت سالبة بنسبة -9.96.

✓ نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

الاحتياجات النقدية الأساسية

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =

1616472054.75

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =

2128357159.99

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = 0.76

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يعني ان التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الداخلة لم تكن كافية لتغطية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الخارجة، وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الاجل، ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية مدفوعة أعباء الديون، توزيع الأرباح، مدفوعات الموردين. ونلاحظ ان نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لدى مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية تساوي 0.76 في سنة 2019 أي أقل من 1 هذا يعني ان المؤسسة لم تغطي جميع احتياجاتها النقدية الأساسية.

✓ العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

مجموع الأصول

- 136105820.68

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي =

11431386875.68

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = 1.19 -

توضح هذه النسبة مقدرة المؤسسة على توليد نقدية من الأنشطة التشغيلية من الأصول المملوكة للمؤسسة، فعندما تكون هذه النسبة أكبر من واحد صحيح يدل ذلك على جودة الاستقلال الأمثل للأصول المتاحة في عمليات التشغيل، إلا أن هذه النسبة ظهرت سالبة لدى مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية لسنة 2019 بـ 1.19 -، وهذا يعني أن المؤسسة ليس لها الاستقلالية المثلثة للأصول المتاحة في عمليات التشغيلية.

✓ العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي

العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{العائد على الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي}} = \frac{136105820.68}{3154459799.04}$$

ظهرت هذه النسبة سالبة بـ 0.04- وهذا يدل على أن كفاءة المؤسسة ضعيفة.

2- نسب تقييم السياسة المالية

✓ معدل المرونة المالية

معدل المرونة المالية = $\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الديون}}$

$$\frac{-136105820.68}{8690907830.05} = \text{معدل المرونة المالية}$$

معدل المرونة المالية = 0.02 -

ظهر احتمال معدل المرونة المالية سالبا بنسبة 0.02 -، هذا يعني أن هناك احتمال أن تتعرض المؤسسة لصعوبات في الوفاء.

✓ معدل تغطية ديون قصيرة الأجل:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = معدل تغطية ديون قصيرة الأجل

متوسط الديون قصيرة الأجل

- 136105820.68

= معدل تغطية ديون قصيرة الأجل

2489809652.27

معدل تغطية ديون قصيرة الأجل = 0.05 -

ظهر معدل تغطية الديون قصيرة الاجل سالبة بنسبة 0.05 -، وهذا يعني أن قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصير الأجل صعبا، وأن هناك احتمال تعرض الشركة لمشكلة السيولة مستقبلا.

3- نسب تقييم جودة السيولة

✓ نسب التغطية النقدية

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = نسب التغطية النقدية

المدفوعات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

1616472054.75

= نسب التغطية النقدية

375779284.56

من خلال النسبة أعلاه نلاحظ أن نسبة التغذية النقدية 4.30، أي انه أكبر من 1 وهذا يدل على أن للمؤسسات مدفوعات نقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ضعيف وأن للمؤسسة القدرة على تغطيتها.

✓ نسبة تغطية الفوائد على الديون

التدفقات النقدية التشغيلية = نسبة تغطية الفوائد على الديون

فوائد الديون

1616472054.75

= نسبة تغطية الفوائد على الديون

11084780.54

نسبة تغطية الفوائد على الديون = 145.83

تمثل نسبة تغطية الفوائد على الديون نسبة 145.83 من التدفقات النقدية التشغيلية، أي كذلك أكبر من 1 وهذا يدل أن للمؤسسة فوائد على الديون متحكم فيها.

خلاصة الدراسة الثانية:

بعد استخلاص نسب المالية (جدول تدفقات النقدية لسنة 2019) للمؤسسة محل الدراسة التطبيقية وهي مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية الكائن مقرها بالمسيلة، وعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية المسجلة في النسب في تقييم جودة السيولة، كنسبة تغطية النقدية التي كانت 4.30، ونسبة تغطية الفوائد على الديون التي كانت تساوي 145.83، إلا أنه هناك نتائج غير مقبولة لسنة 2019، لا سيما لتحقيق المؤسسة صافي تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة، مما أثر على سلبا على النسب المستخلصة من تقييم السياسة المالية و النسب المتعلقة بأنشطة التدفقات النقدية التي كانت كالتالي:

- نسبة معدل المرونة كان سالبا بـ -0.02 وهذا يعني أن هناك احتمال ان تتعرض المؤسسة لصعوبات في الوفاء.
- نسبة معدل تغطية الديون قصيرة الاجل الذي كان بنسبة -0.05 مما يدل على ان المؤسسة لم تغطي جميع احتياجاتها النقدية الأساسية.
- نسبة معدل العائدات على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي كان كذلك سالبا بـ -1.19 مما يعني أن المؤسسة ليس لها استقلالية المثلة للأصول المتاحة في عمليات التشغيلية.
- نسبة معدل العائد من الأموال الخاصة من التدفق النقدي التشغيلي الذي كان سالبا بنسبة -0.04 وهذا يدل على أن كفاءة المؤسسة ضعيفة.
- نسبة سيولة المبيعات كان يساوي 0.36 أي أن المؤسسة لم تحصل ديونها لدى زبائنها وتعد هذه النسبة جد ضئيلة.
- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كانت أقل من 01 والتي كانت تساوي 0.75 وهذا يعني ان المؤسسة لم تغطي جميع احتياجاتها النقدية الاساسية.
- أما فيما يخص نسبة أنشطة التدفقات النقدية التشغيلية فكانت هي كذلك سالبة بـ -27% وهذا يدل على أن المؤسسة لا تمكن أن توفر السيولة اللازمة لنشاطها التشغيلي.



خاتمة



خاتمة:

تعد قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة لإدارة المؤسسة فهي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة والتخطيط للمستقبل وذلك بالاعتماد على النسب المستخلصة من التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والمالية، وأيضاً معرفة مسار النقدية واستخداماتها والتغيرات في النقدية خلال الفترات.

وعلى هذا الضوء من خلال بحثنا هذا، استطعنا أن نستخرج بعض النسب المالية وذلك بغية معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لدى المؤسسة قيد الدراسة مما يساعد مسؤولي المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن عملياتها وأنشطتها.

النتائج الإيجابية:

- تعطي المؤسسة الأولوية في تسديد موريديها وعمالها وكذلك مؤسسات الدولة كالضرائب والبنوك وعدم إرضاء العمال يهدد توقف العمل، وكذلك عند تسديد الضرائب والبنوك في آجالهم، يجنب المؤسسة في الوقوع في غرامات التأخير.
- تراجع في نسبة قيمة الفوائد والرسوم الأخرى المدفوعة دلالة على أن المؤسسة بنقص في الالتزامات في فوائد البنوك في المستقبل.
- النتائج الإيجابية المسجلة في نسبة تغذية النقدية ونسبة تغذية الفوائد على الديون إشارة مع أن المؤسسة ليس لها التزامات كبيرة لدى مصالح البنوك.

النتائج السلبية

- انخفاض نسبة التحصيلات سنة 2019 أثر سلبي على المؤسسة لتغطية جميع حاجياتها.
- حيث أن المؤسسة لم تستطع تغطية نفقاتها التشغيلية خصوصاً عنه استنتاج أن نسبة التدفقات النقدية أثبتت أن التدفقات النقدية التشغيلية هي المصدر الوحيد لمدخلات المؤسسة.
- أن النسب المستخرجة من سيولة المبيعات أظهرت أن المؤسسة ليست لها قوة تحصيل ديونها لدى الزبائن مما اضطرت المؤسسة الى استعمال خزينتها الشخصية.

خاتمة

- علما ان نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أظهر أن المؤسسة لم تلبى احتياجاتها.
- هذان النقطتان أدى المؤسسة الى اللجوء الى الاحتياطات الخاصة بها وهذا تم اثباته في الجدول رقم (03).
- ارتفاع نسبة سداد القروض الممنوحة أو الديون أخرى هائلة سنة 2019 مؤشر على تحول الأصول القروض الممنوحة من طرف البنوك حيز الخدمة ودلالة على أن المؤسسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا المؤشر.
- ان تحقيق المؤسسة لتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة سنة 2019 أثر على النتيجة الصافية للمؤسسة، ومن النسب المشتقة من تقييم السياسة المالية كمعدل المرونة السالبة ومعدل تغطية الديون قصيرة الأجل اللذان كانا سالبان.

التوصيات الاقتراحات

- من خلال النتائج المتوصل لها نستطيع إعطاء بعض الاقتراحات للمؤسسة محل الدراسة لاتخاذ القرارات الملائمة خصوصا للرفع من مردودها وتحسين التدفقات النقدية كالتالي:
- إعطاء أولوية قصوى لسياسة تحصيل ديون الزبائن وتقليص مدة التحصيل.
- إعطاء مدة أطول للموردين لتسديد ديونهم.
- هذان النقطتان يسمحان في الأولى بتحقيق تدفقات نقدية موجبة من الأنشطة التشغيلية لأنها تعتبر الضمان للمؤسسة لسياسة سيولة كافية وتغطية حاجياتها النقدية المختلفة.
- إيجاد مصادر دخل جديدة من خلال بيع بعض الاستثمارات مما يجعل المؤسسة بتحديد أسطولها من الاستثمارات وتكون لها إنتاجية أحسن.
- الرفع من نسب فائدة الربحية للمؤسسة مما يجعل لها فائض أكبر من السيولة.
- التقليل من التكاليف والمشتريات الغير أساسية مما ينقص من ديون الموردين.

خاتمة

- وضع دراسة داخل المؤسسة لمعرفة التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، وذلك بغية تحديد الحد الأدنى لمصاريف المؤسسة التي لا يجب تجاوزه وبطبيعة الحال التقليل من التكاليف غير الأساسية.
- ينبغي على ادارة الشركة تباع الخطوات العلمية اللازمة عند اتخاذ القرارات التشغيلية لتتمكن من اتخاذ القرار الصحيح والسليم.



قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً: مراجع الكتب

1. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 2008.
2. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
3. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، الموصل، العراق، 2007.
4. طه الطاهر إبراهيم إسماعيل، أحمد سباعي قطب، تحليل ونقد القوائم المالية، القاهرة، 2017.
5. لطرش وليد، عياد السعدي، الإدارة المالية الحديثة، مدخل لتحليل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2017.
6. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014، 2006.
7. محمد علي وهدان وآخرون، المحاسبة عن التدفقات النقدية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2009.
8. نايل لوثيان، جون سمال، المحاسبة، طبعة 2008، Arob international éducation، لبنان، 2008.

ثانياً: المذكرات

1. رائف معن الغلابيني، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة للشركات الصناعية الدوائية في الأردن)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال قسم المحاسبة، جامعة الاسراء، عمان، 2007.
2. غربي هدى، تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2019.
3. محمد أحمد عامر الغامدي، مراجعة التدفقات النقدية كأساس لمنح التمويل في القطاع المصرفي (دراسة تحليلية تطبيقية)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، كلية العلوم الإدارية، قسم المحاسبة، جامعة أم درمان، السودان، 2008.

قائمة المراجع

4. محمد عبد الله الشيخ محمد، التكلفة الملائمة ودورها في ترشيد القرارات التشغيلية الخاصة، رسالة ماجستير، تخصص التكاليف والمحاسبة الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2016.
5. مخلل زوينة، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة بسكرة، 2020.
6. ميسور ماجدة، أثر قائمة تدفقات الخزينة على القرارات الاستثمارية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014.

ثالثاً: المجالات والملتقيات

1. بادي عبد المجيد، عزواني ناصر، المحتوى المالي لجدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مؤسسة سلسلة الأوراسي3، المجلد7، العدد6، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
2. حسين عمران الرفاعي، صلاح مهدي جواد، دور التكاليف الملائمة في ترشيد القرارات التشغيلية، مجلة جامعة بابل، المجلد 18، العدد 01، جامعة بابل، العراق، 2010.
3. حسين عمران الرفاعي، صلاح مهدي جواد، دور التكاليف الملائمة في ترشيد القرارات التشغيلية، مجلة جامعة بابل، المجلد 18، العدد 01، جامعة بابل، العراق، 2010.
4. رمضان عفيف، مكيد علي، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد03، العدد2، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، 2020.
5. رمضان عفيف، مكيد علي، نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2020.
6. رمضان عفيف، مكيد علي، نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد03، العدد 02، 2020.
7. رمضان عفيف، مكيد علي، نحو إطار مفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2020.
8. سليمان عبد الحكيم، عريف عبد الرزاق، أهمية النسب المشتقة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة شركة الاسمنت - عين توتة - باتنة، المركز

قائمة المراجع

الجامعي بريكّة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس بريكّة، العدد 04، 2019.

9. عزة الأزهر، سامي محمد نينوري، قائمة التدفقات النقدية الوجه الآخر للوضع المالية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

10. محمد جمام، أميرة دياش، أصر قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية، دراسة حالة البنوك التجارية لولاي جيجل، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، عدد 4، 2015.

رابعاً: القرارات والمراسيم

1. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429، الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وغرضها وكذا مرونة الحسابات وقواعد سيرها عدد 2009/19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25/03/2009،



الملاحق



الملاحق

الجدول رقم 08: ميزانية الأصول

	الصافي 2018	الصافي 2019	اهتلاكات ومؤونات	الاجمالي	البيان
					أصول غير جارية
					فوق الاقتناء
% 3-	1480148.23	1364734.22	25450096.79	26814831.01	استثمارات غير مادية
					استثمارات مادية
%0	165982050.00	165982050.00	--	165982050.00	الأراضي
%3-	193372805.57	186731741.71	145644328.41	332376070.12	المباني
%0	521422800.89	519.266027.16	2233974042.81	2753240069.97	استثمارات أخرى مادية
					استثمارات حق الامتياز
%2	2647199718.64	2693186981.13	--	2693186633.13	استثمارات قيد التنفيذ
					استثمارات مالية
					سندات تحت المعادلة
%0	4681683.42	4681683.42	--	4681633.42	مساهمات أخرى ومدنيون آخرون
					سندات أخرى ثابتة
%1-	95000881.25	93656214.46	--	93656214.46	اقتراضات وأصول مالية أخرى غير جارية
%89	76119251.91	143796797.81	--	143796797.81	الضرائب المؤجلة
%2.79	3.705269339.91	3808666229.91	2405068.469.01	6213734697.92	مجموع الأصول غير الجارية
					أصول جارية
%2-	2805188988.73	1757190306.97	220745329.57	2977935.636.54	المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ
					المدنيون والأصول المماثلة
%5	3395359.49	3565746503.37	206926623.14	3772673126.51	الزبائن
%6	310790255.02	329114603.24	--	329114603.24	مدنيون آخرون
%41-	413455814.35	244716493.8	--	244716493.83	الضرائب والعناصر المرتبطة بها

الملاحق

		28635398.91	--	28635398.83	المدينون الآخرون والأصول المماثلة
					التقديرات والمماثلة
					التوظيفات والأصول المالية الأخرى الجارية
-43%	1215303689.59	697317339.45	--	697317339.45	خزينة الأصول
%6.36-	8140098289.18	7622720645.77	427671952.71	8050392598.48	مجموع الأصول الجارية
%3.49-	11845367629.09	11431386875.68	2832740420.72	14264127296.40	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

الجدول رقم 09: ميزانية الخصوم

	2018	2019	البيان
			الأموال الخاصة
%0	457000000.00	475000000.00	رأس المال الصادر
			رأس المال غير المستعان به
%3	2.400.870.112.19	2468.747.175.02	علاوات واحتياطات مجمدة (1)
%0	142.712.624.02	142.712.624.02	فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
%-21.2	144.409.239.92	162.368.788.86	النتيجة الصافية/ نتيجة صافية حصة المجمع (1)
%1164-	8.532.177.09	90.770.631.71	أموال خاصة أخرى - ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة الأقلية (1)
%-4	3.154.459.799.04	3014.871.691.90	المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية
%-17	2.155.587.447.56	1.779.808.163	القروض والديون المالية
%0	4.288.904.80	4.288.904.80	الضرائب (المؤجلة والمقدرة)
			ديون أخرى غير جارية
%-36	488.376.545.60	594.167.890.44	مؤونات ونواتج مقيدة سلفا
%-8	2.598.262.897.96	2.378.264.958.24	مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية

الملاحق

-13%	2.852.865.430.45	2.489.809.652.27	الموردون والحسابات المرتبطة
-11%	959.966.122.00	850.267.367.88	الضرائب
19%	2.273.721.764.14	2.698.172.834.79	ديون أخرى
-100%	6.101.615.50	370.60	خزينة الخصوم
-1%	6.092.654.932.09	6.038.250.225.54	مجموع الخصوم الجارية (3)
-3%	11.845.367.629.09	11.431.386.875.68	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

الجدول رقم 10: جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

	2018	2019	العناصر
-7%	4.889.120.178.10	4.535.502.235.99	رقم الأعمال
195%	60.985.027.23	179.956.060.90	تغيير مخزون المنتجات التامة والقيود التنفيذ
--	--	--	الانتاج المثبت
			اعانات الاستغلال
-2%	4.828.135.250.87	4.715.458.236.89	1- انتاج الفترة
-8%	1.841.911.507.73	1.992.957.430.88	مشتريات مستهلكة
-9%	948.362.931.59	867.267.062.62	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
3%	2.790.274.439.92	2.860.224.493.50	2- استهلاك الفترة
-9%	2.037.860.811.55	1.855.233.863.39	3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)
22%	1.293.145.153.03	1.576.863.920.03	أعباء المستخدمين
1%	101.496.363.60	102.044.907.17	ضرائب ورسوم والمدفوعات المشابهة
-73%	613.219.294.92	176.324.976.19	4- الفائض الإجمالي للاستغلال
332%	31.091.220.05	134.438.432.04	المنتجات العملياتية الأخرى
-56%	42.341.640.54	18.718.300.85	الأعباء العملياتية الأخرى
30%	329.295.571.49	426.998.508.86	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
	--	11.409.020.67	استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
-141%	302.673.302.94	123.544.380.81	5- النتيجة التشغيلية
-86%	9.997.698.56	1.384.986.31	نواتج مالية
-13%	123.680.285.58	107.876.890.25	أعباء مالية
-6%	113.682.587.02	106.491.903.94	6- النتيجة المالية
22%	188.990.719.92	230.036.284.75	7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
-134%	80253.637.12	27513.345.50	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
13%	35.672.161.12	40.164.200.10	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية

الملاحق

%	4.869.224.169.48	4.862.690.735.91	مجموع نواتج النشاطات العادية
%6	4.724.814.929.56	5.025.049.474.76	مجموع أعباء النشاطات العادية
%212-	144.409.239.92	162.958.738.85	8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية
			العناصر غير العادية (نواتج) للتوضيح
			العناصر غير العادية (أعباء) للتوضيح
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للفترة
%212-	144.409.239.97	162.338.738.85-	11- النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

الجدول رقم 11: جدول بيان تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة

الاحتياطات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الاصدار	رأسمال الشركة	ملاحظات
2.396.207.933.65	142.732.624.02		44.662.378.54	475.000.000.00	الرصيد في 2017/02/31
					تغيير الطريقة المحاسبية
8.532.177.09					تصحيح الأخطاء الهامة
					إعادة تقييم التثبيات
					الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج
40.000.000.00					الحصص المدفوعة
					زيادة رأسمال
144.409.239.92					النتيجة الصافية للسنة المالية 2018
492.084.996.482.	142.732.624.02		44.662.378.54	475.000.000.00	الرصيد في 2018/12/31

الملاحق

					تغيير الطريقة المحاسبية
90.770.631.71					تصحيح الأخطاء الهامة
					إعادة تقييم التثبيتات
90.770.631.71					الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج
					الحصص المدفوعة
					زيادة رأسمال
-162.353.739.85					النتيجة الصافية للسنة المالية 2019
2.514.855.628.19	142.732.624.02		44.662.378.54	475.000.000.00	الرصيد في 2019/12/31

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

الجدول رقم 12: جدول التدفقات النقدية

2018	2019	الملاحظة	الصياغة
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية
2.153.468.404.56	1.616.472.054.75		التحصلات المقبوضة من الزبائن
1.880.956.391.81	1.116.095.523.21		المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
122.499.862.51	111.084.780.54		الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة
22.751.570.74	525.397.571.68		ضرائب على النتائج المدفوعة
127.260.579.50	-136.105.820.68		تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
			عناصر غير عادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
127.260.579.50	-136.105.820.68		تدفقات أموال الخزينة الصافية من الأنشطة التشغيلية
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
			المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية

الملاحق

			التحصيلات عن عملية بيع تثبيتات مادية أو غير مادية
			المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية
			الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيف المالي
			الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
			تلقي الإيرادات المالية الأخرى تدفقات أموال الخزينة
			الصافية من الأنشطة الاستثمارية
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة تمويلية
			التحصيل في أعقاب اصدار الأسهم
			الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
400.000.000.00			تحصيلات من الخزينة المالية للمجمع
			تلقي دعم التشغيل
254.793.936.54	375.779.284.56		سداد قرض أو ديون أخرى مماثلة
			جمع التبرعات لخزينة المجموعة
			تحصيل بين الوحدات
			الصرف بين الوحدات
			خزينة المجموعة
			اتاحة الخزينة للمجمع
145.206.063.46	-375.779.284.56		صافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية
			تأثير تغيرات أسعار الصرف على السيولة وشبه السيولة
272.466.642.96	-511.885.108.24		تغير أموال الخزينة في الفترة
936.735.431.13	1.209.202.074.09		أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
1.209.202.074.09	697.316.968.85		أموال الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية
272.466.642.96	-511.885.105.24		تغير أموال الخزينة في الفترة

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسب لشركة صيانة التجهيزات الصناعية بالمسيلة

الملخص:

تطرقنا إلى ماهية التدفقات النقدية وأهدافها وطرق عرض جدول التدفقات النقدية، ثم تطرقنا إلى كل من القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من حيث مفهومها وأنواعها وخطوات اتخاذ القرارات ثم تطرقنا إلى بعض النسب والمؤشرات المالية المشتقة من جدول التدفقات النقدية، والتي تساهم في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وتم اسقاط هذه الدراسة ميدانيا على مؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية لسونلغاز بالمسيلة، وقد توصلنا إلى أهمية النسب المستخرجة من جدول التدفقات النقدية ودورها الكبير في اتخاذ مختلف القرارات داخل المؤسسة **الكلمات مفتاحية:** الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، الأنشطة التمويلية، قائمة التدفقات النقدية، القرارات التشغيلية، القرارات الاستثمارية، القرارات التمويلية، النسب المالية.

Summary:

We discussed what cash flows are, their objectives and ways of presenting the cash flow schedule, and then we touched on both operational, investment and financing decisions in terms of their concept, types and decision-making steps, and then touched on some ratios and financial indicators derived from the cash flow schedule, which contribute to operational, investment and financing decision-making.

This study was dropped on the ground by the Foundation for the Maintenance of Industrial Equipment for Sunlgas in The Means, and we have reached the importance of the ratios extracted from the cash flow schedule and its great role in making various decisions within the institution

Keywords: Operational activities, investment activities, financing activities, cash flow list, operational decisions, investment decisions, financing decisions, financial ratios